عقد الجمان في علم البيان

تاليف

الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

(25 مارس 1800-8 فبراير 1871)

علم البلاغة

علم المعانى علم البيان علم البديع

علم المعانى

(1) في الإسناد الخبري
(2) أحوال المسند إليه
(3) أحوال المسند
(4) متعلقات الفعل
(5) القصر
(6) الإنشاء
(7) الفصل و الوصل
(8) الإيجاز والإطناب والمسأواة

علم البيان

(1) التشبيه
(2) المجاز
(3) الكناية

علم البديع

(1) البديع المعنوي
(2) البديع اللفظي

علم المعاني

1. حقيقة هذا الفين

هو علم تعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال.

يراد باحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير ونحوها وقيد بالعربي لأن هذه الصناعة إنما وضعت له بحسب إصطلاح أهله ولعل في غيره اصطلاحات أخر لا تنطبق عليه. وقيد هذه الأحوال بكون اللفظ بها يطابق مقتضى الحال احترازا عما ليس كذلك من أحواله كالإعلال والإدغام و الأحكام الاعربية ونحو ذلك مما لا تعلق له بهذه المطابقة.

ينحصر علم المعانى في ثمانية أبواب وهي : (1) أحوال الإسناد الخبري، (2) أحوال المسند إليه، (3) أحوال المسند، (4) أحوال متعلقات الفعل، (5) القصر، (6) الإنشاء، (7) الفصل و الوصل، (8) الإيجاز والإطناب والمسأواة. ولكل منها أحكام ستذكر.

الباب الاول - في الإسناد الخبري

الفصل الاول - أحكام الإسناد الخبري

المراد بالخبر أو الاسناد الخبري إفادة المخاطب حكما على أمر بأمر آخر إذا كان المخاطب جاهلا لذلك الأمر كما إذا قلت له "هذا أخي" وهو لم يكن يعلم أن المشار إليه أخوك. ويقال لهذا الإفادة فائدة الخبر.
فان كان المخاطب عالما بالحكم فالمراد بالخبر إعلامه أن المخبر أيضا عالم به كما إذا قيل له "هذا أخوك". ويقال لهذه الإفادة لازم فائدة الخبر أي الأمر الذي يستلزمه الحكم لأن من يحكم بأمر لابد أن يكون عالما به.
والمخاطب قد يكون خالي الذهن من الحكم أي غير عالم بوقوعه أو عدم وقوعه. وقد يكون مترددا فيه وقد يكون منكرا وقوعه. فيقتصر من التركيب في خطابه على قدر الحاجة.
فإن كان خالي الذهن استغنى عن تأكيد الحكم في خطابه إذ لا داعي إليه فيقال له مثلا "زيد قائم". ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لأن المتكلم قد ابتدأبالكلام عفوا.
وإن كان المخاطب مترددا حسن أن يعزز الحكم بمؤكد دفعا لذلك التردد نحو "إن زيدا قائم". ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا لأن المخاطب طالب لحكم.
وإن كان الخاطب منكرا للحكم وجب التأكيد استظهارا على إنكاره بتقدير الحكم نحو "إن زيد لقائم" ويسمى هذا النوع من الخبر إنكاريا لما عند المخاطب من إنكار الحكم.
ويسمى إخراج الكلام على هذه الثلاثة الأنواع (أي على عدم التأكيد و استحسانه و وجوبه) إخراجا على مقتضى الظاهر (أي على مقتضى ظاهر الحال).

الفصل الثاني : تقسيم الإسناد

الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي.

فالحقيقة العقلية هي إسناد الفعل أو معناه (أي ما تضمن معناه كالمصدر وإسم الفاعل والمفعول و أشباه ذلك) إلى ما هو له (أي ما يحق له كإسناد الفعل المعلوم إلى الفاعل والمجهول إلى نائب الفاعل) عند المتكلم (أي في إعتقاده و ان لم يطابق الواقع) في الظاهر (أي في ما يفهم من ظاهر حاله. و ذلك حيث لا ينصب المتكلم قرينة تدل على أنه أسند الفعل أو معناه إلى غير ما هو له في اعتقاده).

والإسناد الخبري إما أن يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول الحكيم "أنزل الله المطر" او يطابق الواقع فقط كقول الكافر "خلق الله السموات و الارض" أو يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل "أنزل السحاب المطر". أو لا يطابقهما جميعا كقول الكاذب "فعل فلان كذا". و في كل ذلك قد أسند الفعل إلى ما هو له لأنه مبني للفاعل مسند اليه وكذا ما أسند إلى المفعول به مبنيا له نحو "قتل الخارجي". والحقيقة تنحصر فيهما.

اما المجاز العقلي فهو إسناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له على تأويل غير الظاهر (أي على تأويل معنى غير المستفاد من ظاهر العبارة) ويكون :

1. بإسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول كقولهم "عيشة راضية" فإن ظاهر الإسناد فيه للفاعل و لكنه على تأويل كونه للمفعول أي "عيشة مرضية" لأن العيشة لا توصف بكونها راضية.
2. بإسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل كقولهم "سيل مفعم" بمعنى ماليء. وهو من قولهم "أفعم السيل الوادي" إذا ملاه. فإنه على تأويل مفعم بصيغة الفاعل.
3. بإسناد الفعل أو معناه إلى الزمان نحو "ليلة ساهرة" أي مسهور فيها.
4. بإسناده إلى المكان نحو "سأل العقيق" أي سال الماء في العقيق (و هو مسيل الماء).
5. بإسناده إلى السبب نحو "بنى الأمير المدينة". فقد أسند البناء إلى الأمير في الظاهر ولكنه على تأويل أنه بأمره لا بنفسه إذا البناء فعل أهل الصناعة والأمير سبب أسند الفعل للملابسة بينهما.

أما إذا انتفى التأؤيل فقد خرج الكلام على المجاز كقول الدهريين "ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت و نحيا وما يهلكنا إلا الدهر" فلا تأؤيل فيه لأنهم يعتقدون أن ذلك من أعمال الدهر في الحقيقة. فليس قولهم بمجاز.

ولابد للتأويل من قرينة تدل عليه إما لفظية نحو "و البلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه". وإما معنوية نحو "لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة". فإن ذكر إذن ربه واستحالة قيام الإخراج بنفس الشيطان قرينة على تأويل كون البلد مكانا و الشيطان سببا للإخراج الذي هو فعل الله. فإن انتفت القرينة حمل الكلام على الحقيقة ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره.

وإعلم ان ما ورد بيانه عن المجاز العقلي لا يختص بالخبر فهو يجري في الإنشاء أيضا نحو "يا هامان ابن لي صرحا" (أي قصرا) فهو من قبيل "بنى الأمير المدينة". ومنه قولك "ليت النهر جار". و "لا تطع أمر فلان" أي ليت الماء جار في النهر ولا تطع الشخص الآمر و قس كعليه.

الباب الثاني – في احوال المسند إليه

الفصل الاول – حذف المسند إليه و ذكره

المسند إليه خليق بالذكر لأنه هو المحكوم عليه والحكم (الذي هو المسند) لابد له من موضوع يبني عليه. لكنه يحذف إذا وجد ما يسوغ حذفه أو يوجبه كاحد الأسباب الآتية :

1. الاحتراز عن العبث في الكلام بناء على الظاهر أي عن كون المسند إليه عبثا للاستغناء عنه بدلالة القرينة عليه لا باعتبار أهميته. نحو " فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم" أي أنا عجوز
2. لضيق المقام عن ذكره محافظة على وزن أو قافية نحو :

على أنني راض بأن أحمل الهوى ** واخلص منه لا علي ولا ليا

أي لا علي شيئ ولا لي شيئ. فقد حذفت شيئ الأولي محافظة على الوزن و الثانية محافظة على القافية.

3. لضيق المقام حذرا من فوات فرصة كقول الصياد "غزال" أي هذا غزال.
4. لتعينه بالعهدية نحو "واستوت على الجودي" أي السفينة وهي معهودة في الكلام السابق حيث يقول "واصنع الفلك بأعيننا" وما يليها من الآيات.
5. لتعينه بالقرينة نحو "حتى توارت بالحجاب" أي الشمس. والقرينة عليها في الآية التي قبل المثال حيث يقول "إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد" (و لذلك أضمر للشمس بدون ذكرها كما نص عليه الإمام البيضاوي).
6. لتعينه بكون المسند لا يليق إلا به نحو "عالم الغيب والشهادة" أي عالم الغيبة والحضور وذلك لا يليق إلا بالله.
7. إتباعا للاستعمال كقولهم "رمية من غير رام" أي هذه رمية. وهذا مثل قاله الحكم بن يغوث المنقري وكان قد رمى الصيد مرارا فأخطأ وهو أرمى أهل زمانه. ثم رمى ابنه المطعم فأصاب وهو لا يحسن الرمي فقال الحكم "رمية من غير رام". فذهبت مثلا والأمثال تروى كما وردت عن قائلها.

وإما ذكر المسند إليه فيكون :

1. لكونه هو الأصل ولا مقتضى مما مر للعدول عنه.
2. لضعف الإعتماد على القرينة (أي لضعف الثقة بدلالتها على المسند إليه لأنها غير واضحة).
3. لضعف الإعتماد على تنبه السامع (لأنه غير حاذق).
4. لزيارة التقرير اي تمكين الخبر في ذهن السامع.
5. للتبرك أو الاستلذاذ وغير ذلك مما يناسب المقام.

الفصل الثاني –تعريف المسند إليه و تنكيره

تعريف المسند إليه :

حق المسند إليه أن يكون معرفة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوما ليكون الحكم مفيدا. وتعريفه يكون :

(1)بالاضمار (أي باستعمال الضمير للدلالة عليه) لكون الحديث في مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

1.يستعمل ضمير المتكلم للدلالة على المتكلم مفردا أو جمعا نحو "أنا عبد الله و نحن أباة الضيم".

2.يستعمل ضمير المخاطب في مقام الخطاب نحو "أنت مولنا". وقد يستعمل أحيانا دون أن يقصد به مخاطب معين نحو "إذا أنت أكرمت الكريم ملكته". فلا يراد هنا مخاطب بعينه.

3. يستعمل ضمير الغائب في مقام الغيبة لتقديم ذكر المضمر له إما لفظا نحو "واصبر حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين". أو معنى نحو "وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أزكى لكم". فإن ضمير الغائب فيه عائد إلى ما في قوله "ارجعوا" من معنى الرجوع.

(2). بالعلمية (أي باستعمال العلم للدلالة عليه). والعلم اسم أو لقب أو كنية.

1. فاستعمال الاسم يكون الغرض منه إحضار المسند إليه بعينه في ذهن السامع ابتداء اي لأول مرة بذكر ذلك الاسم المخلص به نحو "الله أكبر" واحترزنا بقولنا "لأول مرة" عن إحضاره ثانية بالإضمار له نحو "جاء زيد وهو ضاحك".

2. ويستعمل اللقب للتعظيم أو للتحقير في ما يصلح لهما نحو "ركب سيف الدولة"و "حضر أنف الناقة".

3. وتستعمل الكنية للكناية عن معنى يقع فيه نحو "طلع أبو الهيجاء".

4. أما العلم الجنسي فهو علم وضع لجنس معين من الاعيان كـ"قيصر" لملك الرومان و "فرعون" لملك مصر فديما و "أسامة" للأسد و "ثعالة" للثعلب. أو المعاني نحو "برة" للبر. و يستعمل العلم الجنسي حيث يقتضي المقام لغايات بيانية استعمال العلم.

(3) بالموصولية (أي باستعمال إسم الموصول) وذلك :

1. لعدم علم المخاطب بغير الصلة من أمر المسند إليه نحو "فإذا الذي استنصره بالأمس يستصرخه" وهي آية من قصة موسى في القرآن ذكر فيها الرجل الإسرائيلي (المسند إليه) بلفظ الموصول لأن المخاطب لا يعلم من أمره سوى طلبه النصرة من موسى.
2. للتعظيم نحو "إذ يغشى السدرة ما يغشى"
3. للإبهام نحو "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى".
4. للإيماء إلى الوجه الذي يبني عليه الخبر نحو "الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة و رزق كريم". (فالوجه الذي بنى عليه الخبر أي الصفة التي تستحق الحكم المعبر عنه بالخبر هو استحقاق الإيمان وعمل الصالحات للمغفرة والرزق الكريم).
5. للدلالة على صفة نحو "تبارك الذي بيده الملك".
6. للتنبيه على خطأ نحو "إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم".
7. للتوبيخ نحو "الذي أحسن إليك قد أسأت إليه".

(4) بالاشارة و ذلك

1. لتمييزه أكمل تمييز أي لإدراكه الحسى بالإشارة إليه فضلا عن إدراكه العقلي وهو أكمل من إدراكه بالعقلي فقط. نحو "هذه ناقة الله".
2. لبيان حاله في القرب نحو "هذه بضاعتنا" أو في البعد نحو "ذلك اليوم الوعيد".
3. لتصغيره بالقرب نحو "هل هذا إلا بشر مثلكم".
4. لتعظيمه بالبعد نحو "ذلك الكتاب لا ريب فيه". والإشارة هنا إلى القرآن وهو قريب لكونه في الحضرة ولكن أشار إليه بلفظ البعد تعظيما لشأنه.
5. قد يراد التصغير بالبعد أيضا بناء على قصد إبعاده عن الحضرة نحو "تلك إذا قسمة ضيزى"
6. كثيرا ما يشار إلى القريب غير المنظور بإشارة البعيد تنزيلا للبعد عن العيان منزلة البعد عن المكان نحو "ذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبرا". فالإشارة هنا (في ذلك) إلى تفسير مسائل في الأيات السابقة.

(5) باللام (أو بال التعريف) وذلك :

1. للإشارة إلى معهود نحو "حكم القاضي بكذا".
2. للإشارة إلى نفس الحقيقة نحو "الإنسان حيوان ياطق".

(6) بالإضافة وذلك :

1. لأنها أخصر طريق إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع نحو "جاء غلامي". فإنه أخصر من "الغلام الذي لي".
2. لأنها تتضمن تعظيما لشأن المضاف نحو "قال رسول الله".

3. لأنها تتضمن تعظيما لشأن المضاف إليه نحو "عبدي عندي" (فالتعظيم فيه هو المتكلم بأن له عبدا).

4. لتعظيم شأن غير المضاف أو المضاف إليه نحو "جاءني كتاب السلطان". فالتعظيم هنا لشأن المتكلم بأنه ممن يكاتبهم السلطان.

5. قد تأتي الإضافة لعكس التعظيم نحو "جاء ابن الحائك" (فالحائك مثل فى الهوان وعليه قولهم "إن الآل لا يضاف إلا إلى شريف". فيقال آل الرسول ولا يقال آل الحائك).

تنكير المسند إليه :

قد يكون المسند إليه نكرة لأحد الأغراض الآتية :

1. لقصد الإفراد أي لإرادة معنى الوحدة نحو "ويل أهون من ويلين" أي "ويل واحد أهون من ويلين".
2. لقصد النوعية نحو "لكل داء دواء" (أي نوع من الدواء).
3. للتكثير نحو ""لقد كذبت رسل من قبلك" (أي رسل كثيرة).
4. للتقليل نحو "لو كان لنا من الأمر شيئ" (أي شيئ قليل).

الباب الثالث – أحوال المسند

الفصل الأول – ترك المسند و تركه

ترك المسند :

يترك المسند إذا دلت عليه قرينة تعلق بتركه غرض مما مرفى حذف المسند إليه.

الأغراض التى تدعو إلى ترك المسند:

(1) الاحتراز عن العبث فى الكلام. نحو " إن الله بريئ من والمشركين ورسوله" (أي ورسوله بريئ منهم أيضا)فلو ذكر هذا المحذوف لكان ذكره عبثا لعدم الحاجة إليه.

(2) ضيق المقام محافظة على وزن أو قافية نحو :

نحن بما عندنا و أنت بما ** عندك راض والراي مختلف

أي نحن بما عندنا راضون فحذف "راضون" لضيق المقام عن ذكره محافظة على الوزن.

(3) إتباع الإستعمال نحو "لولا أنتم لكنا مؤمنين". أي لولا أنتم موجودون.

(4) ومن هذا القبيل حذفة بعد إذا الفجائية. نحو "خرجت فإذا هو أسد" أي موجود.

(5) وحذفة في جواب الإستفهام كقولك "زيد" جوابا لمن سأل "من كريم".

والقرينة الدالة على المسند إما أن تقع في كلام المتكلم نحو "أصلها ثابت و فرعها" (أي ثابت أيضا) وإما أن تقع في كلام غيره.

وهذه إما أن تكون مذكورة نحو "فسيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم أول مرة" (أي يعيدكم الذي فطركم. فالقرينة هنا السؤال المذكور في الكلام السابق).

واما أن تكون مقدرة نحو "يسبه له (أي لله) فيها (أي في الجنة) بالغدو والآصال رجال تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله". فالقرينة هنا في السؤال المقدر في الجملة الأولى التي آخرها كلامة "الآصال". و لفظة "رجال" وما بعدهم كلام مستأنف. وتلخيص العبارة كأنه لما قال "يسبح له فيها" قيل له "من يسبحه؟" فقال "يسبحه رجال هذه صفاتهم". والداعي إلى هذا التأويل أن الفعل "يسبح" مبني للمجهول لأنه لو كان للمعلوم لكان "رجال" فاعلا له فلم تكن الآية في شيء من ذلك.

ذكر المسند :

يذكر امسند لأغراض منها ما يماثل الأغراض الداعية إلى ذكر المسند إليه ومنها ما يختص بالمسند. فيذكر :

1. لكون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف.

2. لضعف الإعتماد على القرينة أو على تنبه السامع كما لو سئلت "من كتب هذا الكتاب؟" وكنت قبلا قد سئلت "من تظم تلك القصيدة؟" فتجيب "زيد كتبه". لأنك لو اكتفيت بقولك "زيد" لوقع الالتباس في كون زيد كاتب الكتاب او ناظم القصيدة.

3. لزيادة التقرير كما لو سألك القاضي "من المدعي في هذه القضية" فأجبت "أنا المدعي فيها". فانك لو أجبت "أنا" فقط لأمكن الاستغناء عن الخبر لوجود قرينة في السؤال تدل عليه ولكن ذكره زيادة في تقريره في ذهن المخاطب.

4. للتبرك أو الاستلذاذ نحو "من هو هذا ملك المجد؟ رب الجنود هو ملك المجد".

5. لكي يتعين كون المسند فعلا فيفيد التجدد مقيدا بأحد الأزمنة على اخصر طريق. او اسما فيفيد الثبوت مطلقا نحو "يخادعون الله وهو خادعهم". فإن قوله "يخادعون" يفيد التجدد مرة بعد أخرى مقيدا بالزمان

على غير افتقار إلى قرينة تدل عليه كذكر الآن او الغد. و قوله "خادعهم" يفيد الثبوت مطلقا من غير نظر إلى زمان يتعلق به.

الباب الرابع – متعلقات الفعل

الفصل الاول – أحكام الفعل و المفعول

يذكر المفعول به مع الفعل لإفادة وقوعه عليه كما يذكر الفاعل معه لإفادة وقوعه منه.

فإذا لم يذكر المفعول به مع الفعل فلا بد من أن يكون الغرض اثبات الفعل لفاعله (أي نفيه عنه) إما من غير اعتبار تعلقه بالمفعول و إما باعتبار تعلقه به.

(1) فإذا كان المراد اثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه مع قطع النظر عن تعلقه به كان ذلك بمثابة تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم لأن المراد حينئذ استقرار الحدث في نفس الفاعل غير منظور إلى تجاوزه إلى المفعول و لذلك لا يقدر المفعول المتروك معه إذ لا موضع له. (لأن المقدر كأنه فد ذكر لإتمام الفائدة ثم حذف لغرض فيقام تقديره في النية مقام ذكره في اللفظ). مثال ذلك "والله يعلم و أنتم لا تعلمون" أي توجد له حقيقة العلم و لا توجد لكم فاثبت العلم لله و نفاه عن المخاطبين دون أن يذكر ما هو مفعول العلم.

(2) و إن كان المراد إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه مع اعتبار تعلقه بالمفعول المحذوف فلابد من التقدير بحسب القرائن الدالة على المحذوف لأن المفعول حينئذ مقصود في المعنى فلابد من وجوده في النية إذا لم يكن في اللفظ.

و يكون الحذف إذ ذاك :

1. توطئة للإيضاح بعد الابهام أي تمهيدا لاتيان المتكلم بما يوضح كلامه بعد إبهامه لأن ذلك أوقع في النفس باعتبار لذة الحصول بعد الطلب. و يكون ذلك بعد فعل المشيئة ونحوها إذا وقع شرطا. و يراد بفعل المشيئة الفعل المشتق منها و بنحوها ما يراد فيها في المعنى كالإرادة و الرغبة. ويكون فعل المشيئة أو ما يرادفه شرطا. لان الجواب يدل عليه فيكون المحذوف عن دليل كما هو قانون الحذف. نحو "فمن شاء فليؤمن" أي فمن شاء الايمان. و "من أراد فليتقدم" أي أراد أن يتقدم و قس عليه.

2. اعتمادا على تقدم ذكره نحو "و يمحو الله ما يشاء و يثبت" أي يثبت ما يشاء.

3. طلبا للاختصار نحو "يغفر لمن يشاء" أي يغفر الذنوب.

4. للتعميم مع الاختصار نحو "أمرت أن أعبد الله و لا أشرك به" أي و لا أشرك به احدا. فانه هنا لو ذكر المفعول لأفاد التعميم و لكن فات الاختصار.

5. محافظة على فاصلة نحو "فذكر إن نفعت الذكرى سيذكر من يخشى". فلو قال "سيذكر من يخشى الله" لاختلفت الفواصل.

6. محافظة على قافية كقول أبي الطيب المتنبي :

"أفي كل يوم تحت ضبني شويعر ** ضعيف يقاوبيني فصير يطاول"

أي يطاولني.

7. لضيق المقام كقوله :

بناها فأعلى والقنا يقرع القنا ** و موج المنايا حولها متلاطم

أي فأعلاها. فإن المقام لا يحتمل ذكر هذا المحذوف رعاية للوزن.

8. لتعين المفعول نحو "رعت الماشية" أي رعت عشبا (ويمكن اعتبار الفعل المتعدي هنا منزلة اللازم. انظر (1) في هذا الفصل.

9. وهناك اعتبارات أخرى فحذف المفعول كاستهجان ذكره و قصد إخفائه أو التمكين من إنكاره إذا دعت الحاجة و غير ذلك مما لا حاجة إلى تفصيله.

الفصل الثاني – ترتيب الفعل و معمولاته

معمولات الفعل يراد بها الفاعل و المفعول به المطلق و المفعول له و الظرف و الجار و المجرور. والأصل في ترتيب الفعل مع معمولاته أن يتقدم هو عليها لأن العامل يقدم على المعمول. والمعمولات إما عمدة كالفاعل أو فضلة كالمفاعيل و الأصل في ترتيبها أن تقدم عمدتها على فضلتها. وهناك أحكام ذلك ببعض التفصيل :

(1) بين الفعل و الفاعل. يحفظ الأصل في الترتيب أي يقدم الفعل على الفاعل في كل حال لأنه لو قدم الفاعل على الفعل خرج عن الفاعلية و أصبح مبتدأ فلا يكون حينئذ معمولا للفعل.

(2) بين الفعل و المفعول ونحوه من الفضلات الأخرى يختلف الترتيب :

1. عند إرادة التخصيص نحو "ماء شربت".

2. لرد المخاطب إلى الصواب عند خطإه في تعيين المفعول كقولك "زيدا ضربت" لمن اعتقد أنك ضربت غيره. ولهذا لا يقال "ما زيدا ضربت و لا غيره" لأن تقديم المفعول يقصد به رد الخطأ في تعيينه مع

الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما. فقولك "ما زيدا ضربت" يفهم منه أن الضراب وقع على غير زيد. فإذا قلت "ما زيدا ضربت و لا غيره" انتفى ما ثبت لغيره من المضربية فوقع التناقض بين طرفي الكلام.

أما في نحو "زيدا ضربته" فيجوز تقدير فعل محذوف قبل "زيدا" و يكون ذلك للتاكيد المستافد من التكرار و يجوز تقدير الفعل المحذوف بعد "زيدا" فيكون ذلك للتخصيص المستافد من التقديم.

(3) بين معمولات الفعل. الأصل فيها أن يتقدم عمدتها على فضلتها أي الفاعل على المفاعيل. ولكن هذا الترتيب يختلف لأحد الأغراض الآتية :

1. لأمر معنوي نحو "و جاء من أقصى المدينة رجل يسعى" فلو قيل "و جاء رجل من أقصى المدينة يسعى" لتوهم أن المجرور متعلق في المعنى برجل أي جاء رجل هو من أقصى المدينة. والحال أن المراد تعلقه بفعل المجيئ أي "جاء من أقصى المدينة".

2. لأمر لفظي نحو "و لقد جاءهم من ربهم الهدى" فلو قيل "و لقد جاءهم الهدى من ربهم" لاختلفت فواصل الآيات. لأن قبل هذه الآية "أ فرأيتم اللات والعزى. و مناة الثالثة الأخرى. ألكم الذكر و له الأنثى. تلك إذا قسمة ضيزى" إلى أن يقال "و لقد جاءهم من ربهم الهدى".

3. للأهمية نحو "قتل الخارجي فلان" لأن ذكر المفعول أهم فإن الإعلام بقتل الخارجي أهم عند أهل البلد من تعريفهم بالقاتل.

(4) الترتيب بين الفضلات. قد يتقدم بعض الفضلات على بعض :

1. لأن المتقدم أصالة في التقدم لفظا نحو "حسبت زيدا كريما". فإن زيدا و إن كان مفعولا في الحال لكنه في الأصل مبتدأ و له حق التقدم على خبره.

2. لأن للمتقدم أصالة في التقدم معنى نحو "أعطى زيد عمروا درهما". فإن عمروا و إن كان مفعولا بالنسبة إلى زيد لكنه لا يخلو من معنى الفاعلية بالنسبة إلى الدرهم لأنه آخذ و الدرهم مأخوذ.

3. لأن التأخير يخل ببيان المعنى نحو "مررت راكبا بزيد". فلو قلت "مررت بزيد راكبا" لتوهم أن الحال عن زيد و المراد أنها عن ضمير المتكلم.

واعلم أن التقديم مطلقا قد يكون للاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ أو ضرورة الشعر أو رعاية الفاصلة و نحو ذلك. ولم يتعرض لكل ذلك هنا لأنه قد سبق الكلام عليه في أحكام المسند إليه و المسند و التنبيه أخيرا على شيوعه في غيرهما فاستغنى عن التكرار.

الباب الخامس – القصر

الفصل الاول – حقيقة القصر و احكامه

القصر (أو الحصر) بخصيص شيئ بآخر نحو "ما زيد إلا شاعر". فهنا قد خصصنا زيدا بالشاعرية أو قصرناه عليها. فزيد مقصور و شاعر مقصور عليه.

والقصر إما أن يكون تخصيص الوصوف بصفة ما كما في المثال السابق و إما أن يكون قخصيص الصفة بموصوف نحو "ما شاعر إلا زيد".

وكل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف إما أن يكون حقيقيا أو اضافيا.

(1) فالحقيقى هو ما لا يتجاوز فيه المقصور الى غير ما قصر عليه مطلقا.

1. فالواقع منه في الوصوف هو تخصيصه بالصفة مطلقا نحو "ما زيد إلا شاعر" إذا أريد أنه لا يتصف بغير الشعر من الصفات. وهذا لا يكاد يوجد لتعذر الحصر فيه إذ يمتنع إثبات صفة واحدة للموصوف و نفي كل ما عداها عنه.

2. والواقع منه في الصفة هو تخصيصها بالموصوف كذلك نحو "لا إلهإلا الله" وهذا كثير لإمكان الحصر فيه بخلاف الاول.

وقد يراد بقصر الصفة على الموصوف المبالغة لعدم الاعتداد بغير الموصوف نحو :

لا سيف إلا ذو القفا ** ر و لا فتى إلى علي

يريد بعلي الامام علي بن أبي طالب و ذو القفار لقب سيفه. أي لا سيف و لا فتى يعد بهما إلا هذا السيف و صاحبه على سبيل المبالغة في مدحها حتى كأن غيرهما في حيز العدم. و بهذا الاعتبار أجرى هذه الدعوى مجرى الحقيقة و إن لم تكن حقيقة في نفس الأمر.

(2) الاضافي يكون قصرا بالإضافة أو النسبة إلى شيئ آخر فلا يتجأوز المقصور عليه الى ذلك الشيئ فقط و إن كان يمكن ان يتجاوزه إلى غيره :

1. القصر الإضافي الواقع في الموصوف هو تخصيصه بصفة دون صفة أخرى نحو "ما زيد إلا كاتب" خطابا لمن يعتقد اتصافه بالشعر أيضا. أو بصفة مكان صفة أخرى نحو "ما زيد إلا قائم" خطابا لمن يعتقد

ابصفه بالقعود دون القيام أو يردده بينهما. ولكن هذا القصر لا ينفي إتصافه بغير القيام من الصفات الاخرى.

2. القصر الاضافي الواقع في الصفة هو تخصيصها بموصوف دون آخر أو مكانه أيضا نحو "ما كاتب إلا زيد" خطابا لمن يعتقد بشتراك عمرو معه في الكتابة. و نحو "ما شارع إلا عمرو" خطابا لمن يعتقد أن الشاعر زيد لا عمرو أو يردد الشاعرية بينهما.

قصر الإفراد و القلب و التعيين

1. يسمى القصر على شيء دون آخر قصر إفراد لقطعه الاشتراك الذي اعتقده المخاطب. نحو "ما زيد إلا شاعر" خطابا لمن اعتقده أنه شاعر و كاتب ايضا. وشرطه أن لا يتنافي الوصفان فيجوز اجتماعهما في الوصوف كالشعر والكتابة.

2. و يسمى القصر على شيء مكان آخر قصر قلب إذا كان المخاطب يعتقد العكس لأنه يقلب حكمه. نحو "ما زيد إلا قائم" خطابا لمن يعتقد أنه قاعد. وشرطه تنافي الوصفين فلا يجتمعان كالقيام والقعود.

3. ويسمى القصر قصر تعيين إذا كان المخاطب يتردد بين الوصفين غير معتقد أحدهما. لانه يعين ما لم يكن معينا عنده. ولا شرط قي قصر التعيين لأن المخاطب لا يعتقد شيئا بعينه فلا يقتضي ذلك إمكان اجتماعهما و لا امتناعه. ولذلك كان كل ما يصلح لقصر الافراد و القلب يصلح لقصر التعيين و لا يعكس.

الفصل الثاني – طرق القصر و ادواته

(1) يكون القصر بالنفي و الاستثناء ليتحصل منهما اثبات أمر و نفي ما عداه. و أداته إذ ذاك حرف النفي ("ما" "أو" "لا" أو نحوهما) مصحوبة بأداة الاستثناء ("إلا" "أو" "غير" "سوى" الخ..). وقد مرت الأمثلة على ذلك في الفصل السابق.

(2) يكون القصر بالعطف أيضا و أدواته "لا" و "بل". فإن "لا" تستعمل بعد الإثبات و "بل" بعد النفي. فتقول في قصر الموصوف على الصفة قصر افراد "زيد كاتب لا شاعر" خطابا لمن يعتقد أنه كاتب و شاعر معا. وقصر قلب و قصر تعيين "ما زيد فارسا بل راجل" خطابا لمن يعتقد أنه فارس لا راجل أو لا يعلم "أ فارس هو أم راجل". وكذلك تقول في قصرها عليه قصر إفراد لمن يعتقد أن زيدا و عمروا

شاعران "زيد شاعر لا عمرو". و قصر قلب و قصر تعيين لمن يعتقد أن عمروا شاعر و زيد مفحم أي ليس شاعرا. أو لا يعلم ايهما الشاعر "ما عمرو شاعرا بل زيد".

(3) من أدوات القصر إنما نحو "إنما زيد شاعر" و "إنما شاعر زيد". قال صاحب المفتاح أنها تفيد القصر لتضمنها معنى "ما" و "إلا". و دليل ذلك أنه يصح معها انفصال الضمير عن عامله الذي كان حقه أن يتصل به فإذا قلت "إنما يقوم أنا" كان كما تقول "ما يقوم إلا انا" و لو لا ذلك لوجب أن تقول "إنما أقوم". ومن هذا القبيل بيت الفرزدق الذي يقول فيه :

"أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ** يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي"

أي ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلي.

(4) من طرق القصر التقديم في ما حقه التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ نحو "لله الأمر". وتقديم معمول الفعل عليه نحو "إياك نعبد". ويشمل "معمول الفعل" المفعول به صريحا كما في المثال الأخير أو غير صريح نحو "بزيد مررت". والمفعول له نحو "لإجلالك قمت" و الظرف نحو "يوم الجمعة سرت" والحال نحو "ماشيا حججت" و أشباه ذلك.

(5) و زاد بعضهم إقحام ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر في تعريف المبتدأ والخبر معا.

أين يقع القصر؟

(1) يقع المبتدأ و الخبر كما في الامثلة السابقة.

(2) بين الفعل والفاعل نحو "ما قام إلا زيد".

(3) بين الفاعل والمفعول نحو "ما فعلت إلا خيرا" و "ما زار عمروا إلا زيد".

(4) بين المفعولين نحو "ما أعطيته إلا درهما".

واعلم أن المقصور عليه بـ"إلا" يؤخر معها تاليا لها كما رأيت. و جاز تقديمهما معا كما هما أي إلا والمقصور عليه بها وهما على حالهما أي مجتمعتان وهو تال لها. فتقول "ما ضرب إلا عمروا زيدا" في قصر المضروبية على عمرو. و "ما ضرب إلا زيد عمروا" في قصر الضاربية على زيد".

أما "إنما" فإنها تقدم مع المقصور تاليا لها و يؤخر المقصور عليه فقط تأخيرا لازما ولا يجوز تقديمه. فيقال "إنما ضرب زيد عمروا" في قصر المضروبية على عمرو. و "إنما ضرب عمروا زيد" في قصر الضاربية على زيد. و قس على ذلك بقية المواقع.

الباب السادس – في الإنشاء

الفصل الاول– تقسيم الإنشاء

قد علمت حقيقة الإنشاء مما مر وهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق و الكذب (أو هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه). وهو إما :

(1) أن يدل على الطلب باللفظ الموضوع للطلب كصيغة الأمر نحو "إفعل" فإنه صيغة طلب بمعنى الطلب.

(2) وإما أن يدل على معنى الطلب بغير لفظة كالدعاء نحو "ايدك الله" فإنه صيغة خبر بمعنى الطلب (أي إن الفعل حسب صيغته فعل ماض ولكن معناه الدعاء بالتأبيد لا الإخبار عن حصول التأبيد في الماضي).

(3) و إما أن لا يدل معنى الطلب كصيغ العقود. فإنها صيغ خبر يراد بها الإنشاء و لكن لا معنى فيها للطلب. وهي ألفاظ مستعملة للبليغ والشراء والهبة و نحو ذلك من عقود المعاملات نحو "بعتك هذا الثوب و وهبتك هذه الدار". فهذه الفاظ يراد بها إنشاء البيع و نحوهما لا الاخبار بحدوثهما. ولذلك يتصرف لاماضي منها إلى زمان الحال. (فقولك "بعتك هذا الثوب" يعني أنك أتممت صفقة البيع بهذه اللفظة).

واعلم أن من قبيل هذا الضرب كل ما دل على إنشاء معنى في الكلام لأفعال المقاربة والمدح و حروف القسم و رب و كم الخبرية وما جرى هذا المجرى.

الفصل الثاني – أنواع الطلب و ادواته

أنواع الطلب هي : ألتمني و الامر والنهي والاستفهام و النداء.

(1) التمني

وأدواته "ليت" وهو يستعمل :

1. في ما لا يمكن نحو "ليت الشباب يعود".

2. في البعيد الوقوع من المكنات نحو "يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون".

3. في التندم نحو "ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا".

وقد تستعمل للتمني "هل" نحو "هل إلى مرد من سبيل" فإن المراد بـ"هل" هنا تمني السبيل إلى المرد لا الاستفهام عنه.

و "لو" نحو "لو أن لي كرة فأكون من المحسنين". و "لعل" نحو "لعلي أحج فأزورك" بالنصب في جواب "لو" و "لعل" كما في جواب "ليت". و نصب المضارع في جوابهما دليل على استعملهما للتمني لأن "لو" إذا كانت على أصلها لا ينصب المضارع بعدها باضمار "إن" لأنها للاستقبال و "لو" للماضي. و "لعل" موضوعة لترقب أمر غير موثوق بحصوله فليست للطلب في الأصل. (و لذلك قول النحاة إنها زيادة الحقها الفراء).

(2) الأمر

وهو :

1. أمر بالصيغة نحو "ربي اغفر لي" و ليس له أداة لفظية.

2. أمر باسم الفعل نحو "هلم شهدائكم".

3. أمر باللام أي بإدخال اللام على المضارع مجزوما نحو "لينفق ذو سعة من سعته".

يستعمل الأمر :

1. لطلب الفعل استعلاء مع الأدنى و دعاء الأعلى و التماسا مع النظير.

2. للتمهيد نحو "اعملوا ما شئتم إنه بما تعملون بصير".

3. للتعجيز نحو "أسقط علينا كسفا من السماء".

4. للتمني نحو "أصبح ليل" (أي أصبح يا ليل. فإن الليل لا يطلب منه أن يصبح لأن ذلك ليس في طاقته و لكن يتمنى الإصباح منه).

5. للإهانة نحو "كونوا حجارة أو حديدا".

6. للتسوية نحو "اصبرو أو لا تصبرو".

7. للإباحة نحو "قوموا أو اقعدوا".

(3) النهي

وأدواته لا مع المضارع وهو يستعمل :

1. لطلب ترك الفعل نحو "لا تقم". فإن المعنى "اترك القيام". ويكون استعلاء ودعاء و التماسا كما في الامر.

2. يستعمل إيضا لغير طلب ترك الفعل كالتهديد نحو "لا تطيعوا الله و انظروا العاقبة".

(3) الاستفهام

أدواته :

1. الهمزة وهي تكون :

(أ) لطلب التصديق وهو إدراك النسبة بين الأمورين إثباتا نحو "أ راغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم؟" أو نفيا نحو "أ لست بربكم؟". والمراد بالنسبة هنا النسبة الاسنادية بين شيئين محكوما بإثباتها أو نفيها كما في المثالين السابقين (و ضابطها أن يصح الجواب عنها بـ"نعم" أو "لا").

(ب) لطلب التصور وهو إدراك التعيين أي تعيين صورة ما وراء النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه "أريد في الدار أو عمرو" إذا كنت عالما أن أحدهما في الدار فأردت تعيينه. وفي طلب تصور المسند "ا عندك زيد أم في الدار" إذا كنت عالما أنه في أحد المكانين فأردت تعيين مكانه. فيكون التصور فرعا من التصديق. (و إذا كانت الهمزة لطلب التصور فلا يصح أن يكون جوابها "نعم" أو "لا". بل يجب أن يكون جملة يعين بها المستفهم عنه).

وحكمها إذا كانت لطلب التصور أن يليها المسؤول عنه بها فيقال في الاستفهام بها عن الفعل "أ ضربت زيدا" و عن الفاعل "أ أنت ضربت زيدا". و عن المفعول "أ زيدا ضربت" وهلم جرا. و لذلك لا يقال في الاستفهام عن المسند إليه "أ في الدار زيد أم عمرو" ولا في الاستفهام عن المسند "أ زيد عندك أم في الدار" و لكن يقال في الاول "أ زيد في الدار أم عمرو". وفي الثاني "أ عندك زيد أم في الدار".

2. "هل" و هي لطلب التصديق فقط نحو "هل قام زيد" فلا يصح ان يقال "هل قام زيد أم قعد" (لأن ذلك مقتضى التصور وهي للتصديق فيتدفعان). وإذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال فيقال "هل يقوم زيد". (أي هل يحصل القيام منه في المستقبل لا هل هو قائم الآن). ولكن لا يقال "هل تمزح وأنت في المسجد" لأن الزمان المدلول عليه بالفعل هنا زمان الحال لا الاستقبال.

واعلم أن "الهمزة" و "هل" حرفان. و إما يقية أدوات الاستفهام فهي أسماء ولها محل من الإعراب بحسب موقعها في الجملة وهيي لطلب التصور فقط. وهاك بيانها.

3. "ما" ويسأل بها :

(أ) عن معنى الاسم نحو "مالعرجون؟" فيقال في جوابها مثلا "هو العود الملتوي كأنه نصف دائرة".

(ب) عن حقيقة المسمى نحو "ما تلك بيمينك يا موسى" و الجواب "هي عصاي التي اتوكأ عليها".

4. "من" و يسأل بها عن العوارض المشخصة لذي العلم نحو "من فعل هذا" ويراد بالعوارض المشخصة لذي العلم الأمور التى تعرض للعاقل فتفيد معرفة شخصه كتسميته بزيد و نحو ذلك مما يفيد تشخصه. فإذا قيل "من فعل هذا" يقال "زيد" أو "الرجل الذي جاءك بالأمس".

5. "أي" ويسأل يها عما يميز أحد المشتركين في ما يعمهما نحو "أي الفرقين أحق بالأمن".

6. "كم" ويسأل بها عن العدد نحو "سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية".

7. "أيان" ويسأل بها عن الزمان المستقبل نحو "يسألون أيان يوم الدين".

8. "متى" ويسأل بها عن الزمان :

(أ) ماضيا نحو "متى نزلت؟".

(ب) مستقبلا نحو "متى ترحل؟".

9. "أين" ويسأل بها عن المكان نحو "أين الطريق؟".

10. "كيف" ويسأل بها عن الحال نحو "كيف أصبحت".

11. "أنى" و تكون تارة بمعنى "كيف" نحو "أنى يكون له الملك علينا" و تارة بمعنى "من أين" نحو "أنى لك هذا؟".

كيف يستعمل الاستفهام

1. الاستفهام في الاصل لطلب الفهم.

2. وقد يستعمل للتعجب نحو "وما لنا لا نؤمن بالله".

3. للاس

تبعاد نحو "أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر".

4. للاستبطاء نحو "متى هذا الوعد إن كنتم صادقين".

5. للتنبيه على الخطأ نحو "أ تستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير". أو على الباطل نحو "أ فأنت تسمع الصم" أو على الضلال نحو "فأين تذهبون".

6. للتعظيم نحو "و سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون".

7. للاستخفاف نحو "أ هذا الذي بعث الله رسولا".

8. للتهكم نحو "أ صلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آبائنا".

9. للوعيد نحو "ألم تر كيف فعل ربك بعاد".

10. للتقرير و يكون غالبا بالهمزة يليها ما يراد الإقرار به كما يليها المسؤول عنه في حقيقة الاستفهام نحو " أ أنت فعلت هذا". (و قد يتأتي بغير الهمزة نحو "لمن هذا و كم لي عليك" ولكن الهمزة أكثر استعمالا و أوسع تصرفا).

11. للانكار كذلك أي مع الهمزة و هو إما في الاثبات فيجعله نفيا نحو "أ في الله شك" أي لا شك فيه. و إما في النفي فيجعله اثباتا نحو "أ لم نشرح لك صدرك". أي قد شرحنا. لأن انكار الإثبات والنفي نفي لهما و نفي الاثبات نفي و نفي النفي اثبات.

والانكار قد يكون للتوبيخ نحو "أ لم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله". وقد يكون للتكذيب نحو "أ يحسب الانسان أن يترك سدى".

(5) النداء

وأدواته الهمزة للقريب و اخواتها للبعيد.

قد ينادي القريب بأحرف النداء الموضوعة للبعيد تنزيلا له منزلته بكونه معرضا عمن يناديه أو غافلا أو بطيئا في الاجابة كأنه بعيد عنه.

وقد ينادي البعيد بالحرف الموضوع للقريب تنزيلا له منزلته بكونه مقبلا على من يناديه أو مصغيا إليه أو سريعا في الاجابة ونحو ذلك.

واعلم أن منهم من يجعل "يا" من حروف النداء مشتركة بين القريب والبعيد. ولعله أقرب إلى الصواب لأنها أم الباب.

والنداء يكون :

1. لطلب الاقبال هو الاصل.

2. وقد يستعمل لغيره كالترحم نحو "يا مسكين".

3. للاستغاثة نحو "يا الله".

4. للتعجب نحو "يا للداهية الدهياء".

5. للتأسف نحو "يا لضيعة الأدب".

6. ومن ذلك الاختصاص كقولهم "أنا أفعل كذا ايها الرجل" أي مختصا من بين الرجال.

(الغرض و التحضيض مولدان على الاصح من الاستفهام بالهمزة في "ألا" مع النافية. و أما التمني بـ"هل و لوفيهلاوألا بقلب الهاء همزة و لولا و لوما مع لا و ما الزائدتين" فلا يعدان من اصول الانشاء).

واعلم أن الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر من أحكامه كالحذف والذكر و غيرهما مما يقتضيه المقام عند من له بصيرة في هذا الفن.

والخبر قد يقع موقع الانشاء لغرض كالتفاؤل في نحو "رحبت دارك" والتأديب في نحو "يرحمك الله" لما في الاول من الدلالة على تحقق الوقوع و في الثاني من تنزيله المسؤول عن التكليف.

الباب السابع – الفصل و الوصل

الفصل الاول – حقيقة هذا الباب

الوصل عطف جملة على جملة اخرى نحو "قام زيد و قعد أخوه". فيقال إنها متصلة بها و الفصل هو أن يترك العطف بينهما نحو "مات فلان رحمه الله". فيقال إنها منفصلة عنها ولكل من الفصل و الوصل اعتبرات و أحكام شتى سيأتي الكلام عليه بالتفصيل.

واعلم أن هذا الباب أدق ابواب علم المعاني لأن فيه ما ليس في عيره من التفاصيل بين الجمل و مواقعها و ما يتصل بها من حكم الاعراب و الخبر والإنشاء و الجهة الجامعة و غير ذلك مما ستقف عليه. و كل ذلك بحتاج إلى نظر دقيق حتى أن بعضهم سئل عن البلاغة فقال "هي معرفة الفصل من الوصل".

الفصل الثاني – أحكام الفصل و الوصل

إذا توالت الجملتان فلا بد للاولى من أن يكون لها محل من الاعراب (أي تكون خبرا أو مفعولا به أو حالا و نحو ذلك) أو لا يكون لها محل من الاعراب.

(1) إن كان للاولى محل من الاعراب فلا بد من ان يقصد تشريك الثانية لها في حكم الاعراب اولا.

1. فإن قصد التشريك عطفت الثانية على الاولى نحو "الله يحي ويميت".

2. وإن لم يقصد التشريك فصلت الثانية عنها نحو "قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ... الله يستهزئ بهم". لم يعطف قوله "الله يستهزئ بهم" على ما قبله لئلا يشاركه في حكم المفعولية للقول (أي في كونه مما قالوه) وهو ليس مما قالوه.

(2) إن لم يكن للجملة الاولى محل من الاعراب فإما أن يكون لها حكم ما و إما أن لا يكون لها حكم.

1. فإن كان للاولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية وجب الفصل دفعا للتشريك بينهما نحو "إنما أنت منذر و لكل قوم هاد الله يعلم ما تحمل كل أنثى". هنا لم يعطف قوله "الله يعلم" على ما قبله لئلا يشاركه في حكم القصر فيكون تعالى مقصورا على هذا العلم.

2. إن كان للاولى حكم و قصد إعطاؤه للثانية وجب الوصل نحو "إنما زيد كاتب و عمرو شاعر".

3. إن لم يكن للاولى ذلك الحكم نحو "زيد خطيب و عمرو فقيه" وجب الوصل ايضا.

(3) إن كان بين الجملتين اللتين لهما محل من الاعراب او اللتين لا محل لهما من الاعراب كمال الانقطاع أو كمال الإتصال أو شبه أحدهما فيجب الفصل مطلقا لتعذر ارتباط المنقطعتين بالعطف و عدم افتقار المتصلتين إلى الربط به.ويراد بكمال الانقطاع أن تكون إحدهما منقطعة عن الأخرى انقطاعا كاملا بحيث لا يصح ارتبطهما. وبكمال الإتصال أن تكون متصلة لها اتصالا كاملا بحيث لا تصح المغايرة بينهما. وسيأتي بسط الكلام على ذلك في الفصل التالي.

واعلم ان المعتبر هنا هو العطف بالواؤ فقط لأنها لمجرد التشريك. لأن غير الواؤ من حروف العطف التي تقتضي التشريك يفيد معه معنى آخر كالتعقيب والمهلة و غير ذلك. فلا يشترط معه ما يشترط مع الواؤ.

وشرط العطف بالواؤ أن يكون بين الجملتين جهة جامعة اي علاقة يصح بها ربطهما بالعطف كالموافقة في نحو "يقرأ و يكتب" أو المضادة في نحو "ينظم و ينثر". فلا يصح أن يقال "زيد كاتب و الغراب طائر" لعدم الجامع بينهما.

وإنما كانت المضادة هنا في حكم الموافقة لأن الوهم ينزلها منزلتها في ملازمه حضور احد الضدين في الذهن عند حضور الآخر منهما. فان السود يخطر بالبال عند ذكر البياض كما تخطر الكتابة عند ذكر القرائة. وهكذا في بقية النظائر من الطرفين.

ألفصل الثالث – مواطن الفصل

(1) أما كما الانقطاع بين الجملتين فيكون :

1. لاختلافهما في الخبرية و الانشائية لفظا و معنى نحو "ذرهم في خوضهم يلعبون". فإن الاولى أنشاء في اللفظ و المعنى والثانية خبر فيهما.

2. لاختلافهما في الخبرية والانشائية معنى فقط نحو "خلق السموات والارض بالحق تعالى عما يشركون". فإن الاولى خبر في المعنى والثانية انشاء وان كانت كل منهما خبرا في اللفظ.

3. لعدم الجامع بينهما من مواقفة أو مضادة كما مر.

(2) وأما كمال الاتصال فيكون :

1. لوقوع الثانية منهما تاكيدا للاولى إما للتقرير نحو "فمهل الكافرين أمهلهم رويدا". فإن الثانية تقرر معنى الاولى فهما بمثابة قولك "جاء زيد زيد". وإما لرفع الاحتمال نحو "فقتالفي سبيل الله لا تكلف إلا

نفسك". فإن الثانية ترفع احتمال المجاز في اسناد القتال إلى المخاطب في الاولى فهما بمثابة "جاء الأمير نفسه".

2. لوقوع الثانية بدلا من الاولى إما بدل اشتمال نحو "و ترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب". فإن الثانية من مشتملات الاولى فهما بمثابة قولك "نفعني زيد علمه".

أو بدل بعض نحو "يدبر الأمر يفصل الايات". فإن تفصيل الآيات بعض تدبير الأمر بخلاف حسبان الجبال جامدة فإنه من مشتملات الرؤية لا بعضها.

وإما بدل الكل فقد أنكره علماء البيان خلافا للنحاة (كما أنكر النحاة عطف البيان في الجمل خلافا للبيانيين). والأظهر أن بدل الكل يقع في الجمل نحو "و من يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب". فأن مضاعفة العذاب هي لقاء الآثام أي العقوبة.

3. لوقوع الجملة الثانية بيانا للاولى نحو "ما هذا إلا بشرا إن هذا إلا ملك كريم". فإن الثانية توضح ما في الاولى من الابهام فهما بمثابة قولك "جاء أبو حفص عمر". فإن نفي البشرية عن المشار إليه مبهم يحتمل نسبة كل ما سواها إليه. واثبات كونه ملكا يبين هذا الابهام لايضاحه الصفة التي هو عليها. والوصل يمتنع بين هذه الجمل كما يمتنع بين تلك المفردات.

(3) وأما شبه كمال الإنقطاع فلكون عطف الثانية على الاولى يوهم عطفها على غيرها بما ليس بمقصود كما في قوله :

وتظن سلمى أنني أبغي بها ** بدلا أراها في الضلال تهيم

لم يعطف "أراها" على "تظن" لئلا يتوهم أنه معطوف على "أبغي" فيكون من مظنونات "سلمى" و هو غير المقصود. ويسمى هذا الفصل قطعا.

(4) وأما شبه كمال الاتصال فلوقوع الثانية جوابا عن سؤال اقتضته الاولى. فتنزل الاولى منزلة ذلك السؤال و تفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال نحو "قالوا سلاما قال سلام". اي "فماذا قال جوابا لهم؟ فقيل "قال سلام". ويسمى هذا الفصل استئنافا.

وقد يكون السؤال عن الواقع و قد يكون عن سببه فيقدر في كل منهما ما يطابقه. وقد اجتمعا في قوله :

قال لي كيف أنت قلت عليل ** سهر دائم و حزن طويل

فكأنه قيل "ما قلت" فقال "قلت عليل" ثم قيل "ما سبب عليلتك؟" فقال "سهر إلى آخرة.

الفصل الرابع – مواطن الوصل

إذا توسطت الجملتان بين كمال الانقطاع و كمال الاتصال وجب الوصل بينهما. وذلك إنما يكون :

(1) إذا اتفقت الجملتان في الخبرية و الانشائية (أي في كونهما خبريتين أو إنشائتين) لفظا و معنى بشرط الجامع بينهما نحو "الذين آمنوا وعملوا الصالحات". ونحو "فادع و استقم كما أمرت" ولا تتبع أهوائهم".

(2) إذا اتفقتا في ذلك معنى فقط نحو "قال إني أشهد الله و اشهدوا أني بريئ مما تشركون". فإن جملة "اشهدوا أني بريئ" إنشائية في اللفظ و لكنها خبرية في المعنى لأن المراد بها "أشهدكم" ولهذا عطفت على الجملة الخبرية التي قبلها.

واعلم أن الوصل قد يقع في مواطن الفصل لدفع الابهام كقولهم "لا وأيدك الله". فإن جملة "أيدك الله" إنشائية عطفة على الخبرية التي دلت عليها "لا النافية". لإن الفصل يوهم الدعاء بنفي التأييد وهو خلاف المقصود.

(و بيانه أنهم إذا أرادوا نفي المسؤل عنه والدعاء للمخاطب يقولون له ذلك كما إذا قال "هل قام زيد؟" فيقال "لا و ايدك الله" أي لم يقم ايدك الله. فتكون "لا" و قد وقعت موقع جملة خبرية "و ايدك الله" جملة إنشائية. فبينهما كمال الانقطاع الموجب للفصل. وإنما وصلت بها لأنه لو قيل "لا وأيدك الله" توهم المخاطب أن ذلك دعاء عليه وهو خلاف ما يقصده المتكلم لأنه يريد الدعاء له).

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه و المسند جميعا فيهما. نحو "زيد شاعر و غلامه كاتب". فلا يصح أن يقال "زيد قائم والبعير منطلق" لعدم الجامع بين المسندإليهما. ولا زيد شاعر وغلامه طويل لعدم الجامع بين المسندين. ولا "زيد كاتب والغراب طائر" لعدم الجامع لا بين المسندين ولا بين المسند إليهما.

ومن محسنات الوصل تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية و الفعليتين منهما في الماضية والمضارعية. ما لم يكن غرض في العدول عن ذلك كإرادة التجدد في إحداهما والثبوت في الاخرى نحو "يخادعون الله و هو خادعهم" أو الماضي في إحداهما و المضارعة في الاخرى نحو "إن الذين كفروا و يصدون عن سبيل الله" و نحو ذلك.

الباب الثامن – الإيجاز والاطناب والمساواة

الفصل الاول – حقيقة هذا الباب

اللفظ الذي يعبر به عن المعنى المراد قد يكون مساويا لأصل ذلك المعنى وقد يكون ناقصا عنه وقد يكون زائدا عليه. فالاول هو المساواة والثاني هو الايجاز والثالث هو الاطناب.

الفصل الثاني – المساواة

المساواة هي الأصل لأنها الدستور الذي يقاس عليه نحو "وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله". فإن اللفظ فيه على قدر المعنى لا ينقص عنه ولا يزيد عليه. اما الايجاز والاطناب فمن الأمور النسبية التي يكون تعلقها بالنسبة إلى تعلق شيئ آخر فلا يعرفا إلا بالقياس عليهما. فما نقص فهو الايجاز وما زاد فهو الاطناب.

الفصل الثالث – الايجاز

كيف يكون الايجاز؟

الايجاز يكون :

1. بتقصير العبارة غير محذوف منها. ويقال له "إيجاز القصر" نحو "و لكم في القصاص حيوة". فإن لفظه قليل و معناه كثير لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل لم يقتل فكان ذلك حياة له ولمن يريد قتله.

2. بحذف شيئ من العبارة. ويقال له "إيجاز الحذف". وهو إما أن يحذف فيه جزء جملة أو جملة أو أكثر من جملة. فإن كان المحذوف جزء جملة فيكون :

(1) مضافا نحو "و جاهدوا في الله حق جهاده" أي في سبيل الله.

(2) مضافا إليه نحو "و واعدنا موسى ثلاثين ليلة و أتممناها بعشر" أي بعشر ليال.

(3) موصوفا نحو "آمن و عمل صالحا" اي عملا صالحا.

(4) صفة نحو "فزادتهم رجسا إلى رجسهم" اي مضافا إلى رجسهم.

(5) شرطا نحو "اتبعوني يحببكم الله" فالمحذوف هنا فعل الشرط للاستغناء عنه فكأنه قال "اتبعوني فإن تتبعوني يحببكم الله" ثم حذف فعل الشرط.

(6) جواب شرط نحو "ولو ترى إذ وقفوا على النار" اي لرأيت أمرا عظيما.

وقد اجتمع حذف فعل الشرط و جوابه في قول الشاعر :

شهر الصيام تقضي ** وشهر شوال هلا

وقد حضرنا جميعا ** فإن حضرت وإلا

اي وإن لا تحضر فلا حاجة إليك.

(7) وقد يكون غير ذلك نحو "لا يسأل عما يفعل وهم يسألون" اي عما يفعلون.

وقد يكون المحذوف جملة نحو "كان الناس أمة واحدة فبعث الله رسولا" اي فاختلفوا فبعث.

أو أكثر من جملة نحو "و ألق عصاك فلما رآها تهتز كانها جان ولى مدبرا" اي فألقاها فاهتزت فلما رآها إلخــ.

ماذا يقوم مقام المحذوف :

إما ان لا يقام في الحذف شيئ مقام المحذوف اكتفاء بدلالة القرينة عليه كما مر. وإما أن يقام نحو "إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل". فالمحذوف هنا جواب الشرط. وتقديره "فلا بدع" اي ليس ذلك أمرا مبتدعا لم يسبق إليه. أما قوله "فقد سرق اخ له من قبل" فلا يصلح أن يكون جوابا للشرط لأنه لا يصح توقفه عليه كما هو حكم الجواب. فإن سرقة أخيه من قبل لا تتوقف على سرقته لانها سابقة. والجواب لا بد أن يتأخر عن الشرط لأنه جزاء له و مسبب عنه. ولهذا نقول إن جملة "فقد سرق الخ" قامت مقام الجواب المحذوف.

دليل الحذف و التعيين :

لا بد للمحذوف من دليل على وقوعه و دليل على تعيين المحذوف –

(1) إما دليل الحذف فهو العقل مطلقا.

(2) وإما دليل التعيين فقد يكون :

1. العقل أيضا نحو "و اسأل القرية التي كنا فيها". فإن العقل يدل على الحذف لأن سؤال نفس القرية عبث. ويدل أيضا على تعيين المحذوف وهو "الأهل".

2. العادة نحو "فذلكن الذي لمتنني فيه" وهو خطاب لنسوة (ولذلك ألحقت فيه النون المشددة باسم الإشارة). فإن العقل يدل على الحذف لأن اللؤم لا يكون في ذات الشخص. والعادة تدل على تعيين المحذوف وهو المراودة.

3. الملابسة كقولهم للمسافر "على الطائر الميمون" اي ليكن سفرك على الطائر المبارك لأن العرب كانوا يتشائمون ببعض الطيور و يتفئلون ببعضها. فإن العقل هنا يدل على الحذف لاقتضاء الجار ما يتعلق به. والملابسة تدل على تعيين المحذوف وهو السفر. وقس يظائره عليه.

الفصل الرابع – الاطناب

الاطناب يكون :

(1) بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في الصورتين فيخرج فيهما من الخفاء المستوحش منه إلى الظهور المأنوس إليه نحو "العلم علمان علم لابدان و علم الاديان". فإن العلمين مبهمان وما بعدهما إيضاح. و هذا يقال له التوشيع.

(2) وإما بذكر الخاص بعد العام تنبيها على فضله حتى كأنه ليس منه نحو "حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى". ذكر الصلوة الوسطى بعد ذكر الصلوات و هي داخلة فيها للتنبيه على فضلها حتى كأنها ليست منها تنزيلا للتغاير في الصفة منزلة التغاير في الذات.

(3) بالتكرار و ذلك لنكتة كالتأكيد نحو "هيهات هيهات لما توعدون".

(4) بالإيغال وهو ختم البيت من الشعر بما يتم المعنى بدونه لنكتة كزيادة المبالغة في قوله :

شيخ يرى الصلوات الخمس نافلة ** ويستحل دم الحجاج في الحرم

فإن قوله "يستحل دم الحجاج" واف بالمقصود و قوله "في الحرم" زيادة في المبالغة و قيل لا يختص بالشعر فهو يجري في النثر أيضا نحو "والله يرزق من يشاء بغير حساب".

(5) بالتذييل و هو إرداف الجملة بجملة تشتمل على معناها تاكيدا :

1. لمنطوق فيها نحو "تطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب".

2. أو لمفهوم منها نحو "يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شيئ قدير".

(6) بالتكميل وهو أن يؤتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم ويقال له الاحتراس.

وهو قد يكون :

1. في وسط الكلام نحو "ومن أراد الآخرة و سعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكورا". احتراس بقوله "وهو مؤمن" عن توهم الاطلاق أن عن توهم كون الساعي مشكور السعي مؤمنا كان أو كافرا".

2. وقد يكون في آخره نحو "وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء" احتراس بقوله "من غير سوء" عن توهم بياض البرص و نحوه.

3. بالتتميم وهو أن يؤتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو "و يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة". (اي يفضلون الغير على أنفسهم في المنافع و لو كان بهم حاجة و قفر). فإن قوله "ولو كان بهم خصاصة" تتميم أفادة به المبالغة في الإحسان.

4. بالاعتراض وهو أن يؤتي في اثناء الكلام بجملة لا محل لها من الاعراب لنكتة غير دفع الابهام كالتهويل نحو "و إنه لقسم لو تعلمون عظيم".

واعلم ان المساواة مقبولة مطلقا و أما الايجاز والاطناب فالمقبول منهما ما كان التياقص فيه وافيا بالمعنى والزائد لفائدة كما رأيت و غير ذلك مردود.

وقيد التناقص بكونه وافيا احترازا عن نحو قول الحرث بن حلزة اليشكري :

والعيش خير في ظلا ** ل الجهل ممن عاش كدا

أي ان العيش في ظلال الجهل خير من عيش من عاش مكدودا في ظلال العقل. فلفظه قاصر عن استيفاء المعنى. وهذا يقال له الاخلال.

وقيد الزائد بكونه لفائدة احترازا عن نحو قول زهير بن أبي سلمى المزني :

واعلم علم اليوم والامس قبله ** ولكنني عن علم ما في غد عمي

فإن ذكر "قبله" بعد ذكر الأمس حشو لا فائدة فيه لأن "الأمس" لا يكون إلا قبل اليوم. وهذا يقال له التطويل.

علم البيان

حقيقة هذا الفن

البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه. وهو ينحصر في ثلاثة ابواب أولها التشبيه والثاني المجاز و الثالث الكناية. ولكل منها أحكام و اعتبرات ستقف عليها بالتفصيل.

الباب الاول – في التشبيه

الفصل الاول – حقيقة هذا الباب و متعلقاته

التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى على غير استعارة ولا تجريد. كما إذا قيل "زيد كالأسد". فإنه يدل على أن زيدا قد شارك الاسد في الشجاعة. و احترزنا بقولنا "على غير استعارة" عن نحو "رأيت أسدا يرمي النبال". و بقولنا "و لا تجريد" عن نحو "لقيت من زيد أسدا" فإنهما مبنيان على تشبيه الرجل بالاسد و لكن الأول من باب الاستعارة و الثاني من باب التجريد البديعي كما ستعلم.

وللتشبيه أرتعة أركان وهي طرفاه و وجهه وأداته. ففي قولنا "زيد كالاسد في الشجاعة" زيد هو المشبه و الاسد المشبه به و يقال لهما طرفا التشبيه. والشجاعة وجه الشبه. والكاف أداة التشبيه. وفي كل من ذلك كلام سيذكر.

الفصل الثاني – طرفا التشبيه

طرفا التشبيه هما المشبه و المشبه به وهما إما :

(1) حسيان أي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة (وهي البصر و السمع و الشم والذوق واللمس) كما في تشبيه الرجل الشجاع بالاسد فإن الرجل و الاسد مما يدرك بالنظر.

(2) عقليان أي مما يدرك بالعقل دون الحس كما في تشبيه العلم بالحياة فإنهما مما يدرك بالعقل لا بالحس.

(3) او مختلفان أي احدهما حسي و الآخر عقلي كما في تشبيه الشجاع بالمنية (فإن المشبه حسي و المشبه به عقلي) وفي تشبيه العلم بالنور (فالمشبه عقلي و المشبه به حسي).

واعلم أن من الحسي ما لا تدركه الحواس بنفسه ولكن تدرك مادته فقط كما في قوله :

كأن الحباب المستدير برأسها ** كواكب في سماء عقيق

فإن هذه الكواكب والسماء لا يدركها الحس لأنها غير موجودة. ولكن يدرك مادتها التي هي الدر و العقيق. و هذا يقال له "الخيالي".

ومن العقلي ما تدركه الحواس لو وقع تحت الإدراك كما في قوله :

أ يقتلني والمشرفي مضاجعي ** ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فإن أنياب الأغوال لو دركت لأدركها الحس و لكنها لا تدرك لأنها لا توجد و هذا يقال لها "الوهمي".

الفصل الثالث – وجه التشبيه

وجه التشبيه ما يشترك فيه طرفاه تحقيقا كما في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد لوجود الشجاعة وجودا حقيقا في المشبه والمشبه به أو تخييلا كما في قوله :

يا من له شعر كحظي أسود ** جسمي نحيل من فراقك أصفر

فإن وجه الشبه فيه بين الشعر والحظ هو السواد وهما يشتركان فيه لكنه يوجد في المشبه تحقيقا ولا يوجد في المشبه به إلا على سبيل التخييل لأنه ليس من ذوات الألوان.

ووجه الشبه إما داخل في حقيقة الطرفين وإما خارج عنها. فالداخل في حقيقة الطرفين هو ما كان تمام ماهيتهما أو جزئا منه كالإنسانية أو النطق في تشبيه العالم بالجاهل.

(اي انه يكون نفس ماهيتهما بتمامها كالإنسانية بالنسبة إلى الإنسان أو جزءا من ماهيتهما كالنطق بالنسبة إليه أيضا من حيث كونه حيوانا ناطقا. فإن الحيوانية جزء ماهيته والنطق جزؤها الآخر. فإذا شبهنا رجلا عالما برجل جاهل في كون كل منهما إنسانا أو في كون كل منهما ناطقا وإن تفاوت أمرهما في حق الإنسانية أو النطق. فالاول داخل في حقيقة الطرفين بتمامها و الثاني جزء منها كما لا يخفى).

والخارج عن حقيقة الطرفين هو ما كان صفة لهما وهذه الصفة إما حقيقة أو إضافية.

فالحقيقة قد تكون حسية كالحمرة في تشبيه الخد بالورد وقد تكون عقلية كالشجاعية في تشبيه الرجل بالاسد.

والإضافية هي ما ليست هيئة متقررة في الذات بل معنى متعلقا بها كالجلاء في تشبيه البينة بالصبح. فإننا إذا شبهنا البينة بالصبح في كونها تجلو الشك كما أن الصبح يجلو الظلام فهذا الجلاء ليس هيئة مستقرة في ذات الطرفين بل هو أمر خارجي صادر عنهما.

ثم إن وجه التشبيه قد يكون واحدا وقد يكون بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد. وقد يكون متعددا وكل من ذلك قد يكون حسيا و قد يكون عقليا.

(1) إذا كان وجه الشبه واحدا فالحسي منه كالحمرة في تشبيه الخد بالورد والعقلي كالشجاعية في تشبيه الرجل بالاسد.

(2) إذا كان وجه الشبه مركبا فالحسي منه قد يكون :

1. مفرد الطرفين كما في قوله

"وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى **كعنقود ملاحية حين نورا".

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من التئام الحبب البيض الصغيرة المستديرة المرصوف بعضها فوق بعض على الشكل المعلوم و كلا الطرفين مفرد و هما الثريا و العنقود.

2. وقد يكون مركب الطرفين كما في قوله :

و البدر في كبد السماء كدرهم ** ملقى على ديباجة زرقاء

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من طلوع صورة بيضاء مشرقة مستديرة في رقعة زرقاء مبسوطة. و كلا الطرفين مركب أولهما من البدر و السماء و الثاني من الدرهم و الديباجة.

3. وقد يكون مختلف الطرفين كقوله :

و حدائقلبس الشقيق نباتها ** كالارجوان منقطا بالعنبر

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من انبساط رقعة حمراء قد نقطت بالسواد منثورا عليها. و المشبه مفرد و هو الشقيق و المشبه به مركب من الارجوان و العنبر.

وكقوله :

لا تعجبوا من خاله في خده ** كل الشقيق بنقطة سوداء

فإن وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة من طلوع نقطة سوداء مستديرة في وسط رقعة حمراء مبسوطة. والمشبه مركب من الخال و الخد. و المشبه به مفرد وهو الشقيق.

والعقلي من المركب كما في قوله :

المستجير بعمرو عند كربته ** كالمستجير من الرمضاءبالنار

فإن وجه الشبه فيه هو الحالة الحاصلة من الالتجاء من المضار إلى ما هو اضر منه طمعا في الانتفاع به. و وجه الشبه مركب من هذه المتعددات في الجميع كما رأيت.

(3) إذا كان وجه التشبيه متعددا فالحسي منه كما في قوله :

مهفهف وجنتاه ** كالخمر لونا و طمعا

والعقلي كما في قوله :

طلق شديد البأس راحته ** كالبحر فيه النفع و الضرر

فإن وجه الشبه فيهما متعدد وهو اللون و الطعم في الاول و النفع و الضر في الثاني.

وقد يجيئ المتعدد مختلفا كما في قوله :

هذا أبو الهيجاء في الهجاء ** كالسيف في الرونق و المضاء

فإن وجه الشبه فيه الرونق و هو حسي و المضاء و هو عقلي. (الفرق بين وجه الشبه المركب و المتعدد أن المركب يقصد فيه اشتراك الطرفين في الهيئة الحاصلة من مجموع تلك الامور بجملتها و لذلك ينزل منزلة الواحد. والمتعدد يقصد فيه اشتراكهما في كل واحد من افرادها على حدته).

واعلم أن وجه الشبه الحسي لا يكون طرفاه إلا حسيين. وأما العقلي فلا يلزمه كونهما عقليين لأن الحسي يدرك بالعقل خلافا للعقلي فإنه لا يدرك بالحس.

وحكم وجه الشبه ان يكون في المشبه به اقوى منه في المشبه و إلا فلا فائدة في التشبيه لأن المراد منه إلحاق المشبه بالمشبه به في تلك الصفة. فإن لم يكن وجه الشبه اقوى في المشبه به لم يحصل الغرض المقصود منه.

الفصل الرابع – أداة التشبيه

أدوات التشبيه "الكاف" و "كأن" و "مثل" و ما هو في معناها. وهي قد تحذف نحو "تمر مر السحاب" اي كمره. و قد يغني عنها فعل يدل على التشبيه. فإن كان لليقين أفاد قرب المشابهة نحو "فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم". و إن كان للشك أفاد بعدها نحو "إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثوراً". فإن الفعل فيهما و هو "رأى" في الاول و "حسب" في الثاني دل على التشبيه فأغنى عن اداته كما رأيت.

الفصل الخامس – التشبيه باعتبار طرفيه

التشبيه باعتبار طرفيه يكون:

(1) تشبيه مفرد بمفرد (اي يكون طرفاه مفردين) و هما إما :

(أ) مطلقان اي غير مقيدين بوصف أو نحوه كتشبيه الوجه بالبدر.

(ب) او مقيدين كتشبيه الغلام الاغيد بالظبي الملتفت.

(ج) اولهما مطلق و الثاني مقيد كتشبيه الثغر باللؤلؤ المنضد.

(د) اولهما مقيد و الثاني مطلق كتشبيه العين الزرقاء بالسنان.

(2) تشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه الشقيق بالارجوان منقطا بالعنبر.

(3) تشبيه مركب بمفرد كما في تشبيه الخال في الخد بالشقيق.

(4) تشبيه متعدد بمتعدد. فإذا تعدد الطرفان فإما :

(أ) أن يجمع كل فريق منهما مع مثله (اي المشبه مع المشبه و المشبه به مع المشبه به). ويقال له "التشبيه الملفوف". كقول الشاعر :

وضوء الشهب فوق الليل باد ** كأطراف الاسنة في الدروع

فهنا قد جمع ضوء الشهب و الليل و هما المشبهان في الشطر الاول و جمع أطراف الاسنة و الدروع و هما المشبه بهما في الشطر الثاني.

(ب) و اما ان يجمع كل فريق مع مثله (اي كل مشبه مع ما شبه به) و يقال له "التشبيه المفروق" كقول :

بطلول كأنهن نجوم ** في عراص كأنهن ليالي

فقد جمع هنا الطلول و هي المشبه مع النجوم و هي المشبه به. و كذلك جمع العراص مع الليالي.

(5) تشبيه مفرد بمتعدد و يقال له "تشبيه التسوية" كقوله :

صدغ الحبيب و حالي ** كلاهما كالليالي

(6) تشبيه متعدد بمفرد و يقال له "تشبيه الجمع" كقوله :

مرت بنا راد الضحى ** تحكي الغزالة والغزالا

(تنبيه : يجب على الطالب أن يميز بين التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا او متعددا و بين الذي يكون فيه الطرفان مركبين او متعددين).

الفصل السادس – التشبيه باعتبار وجهه

ينقسم التشبيه باعتبار وجهه :

(1) إلى تمثيل و هو ما كان وجهه منتزعا من متعدد كما مر في تشبيه الثريا بالعنقود و غير تمثيل و هو ما ليس كذلك.

(2) إلى مجمل و هو ما لم يذكر فيه وجه الشبه كقولهم "النحو في الكلام كالملح في الطعام" و مفصل و هو ما ذكر فيه الوجه نحو "زيد كالأسد في الشجاعة".

(3) إلى قريب مبتذل وهو ما كان ظاهر الوجه ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر. إما لكون وجهه لا تفصيل فيه كتشبيه الخد بالورد في الحمرة او قليل التفصيل كتشبيه الوجه بالبدر في الإشراق و الاستدارة.

(4) و بعيد غريب و هو ما لا ينتقل فيه إلا بعد امعان النظر لخفاء وجهه في بادي الرأي.

وخفاء وجهه يكون إما لكثرة التفصيل كما في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل. فإن الوجه فيه هو الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع إلى الانقباض.

واما لنذور خطور المشبه به بالبال كما في قول بعضهم في هجو بعض الوزراء :

من آلة الدست ما عند الوزير سوى** تحريك لحيته في حال إيماء

فهو الوزير و لا أزر يشد به ** مثل العروض له بحر بلا ماء

والمراد بالدست في البيت الاول المنصب اي الوزارة. وقوله في البيت الثاني "ولا أزر يشد به" من قولهم "شدت به ازري" اي ظهري. و وجه الشبه بين الوزير المهجو و العروض ان اسمه لا ينطبق على حقيقته.

وقد يتصرف في القريب ما يخرجه عن ابتذاله إلى الغرابة كقوله :

جمرة الخد احترقت عنبر الخا ** ل فمن ذلك العذار دخان

فإن تشبيه الخد بالنار و الخال بالعنبر مبتذل إلا ان حديث الدخان اخرجه إلى الغرابة.

الفصل السابع –التشبيه باعتبار أداته

التشبيه باعتبار أداته إما :

(1) مرسل و هو ما ذكرت فيه الأداة.

(2) و إما مؤكد وهو ما حذفت فيه إما :

1. على حكمه نحو "تمر مر السحاب" اي كمره.

2. وإما بإضافة المشبه به إلى المشبه كقوله :

و الريح تعبث بالغصون و قد جرى ** ذهب الاصيل على لجين الماء

اي أصيل كالذهب على ماء كاللجين.

الباب الثاني – في المجاز

الفصل الاول – تقسيم هذا الباب و أحكامه

ينقسم المجاز إلى مفرد و مركب. أما المركب فسيأتي الكلام عليه في مكانه و أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادة المعنى الذي وضعت له.

يشمل هذا التعريف أربع نقاط :

(1) استعمال اللفظة في غير ما وضعت له و ذلك احترازا عن الحقيقة.

(2) ان يكون المعنى الموضوعة له في اصطلاح به التخاطب. والمراد به إدخال المجاز المستعمل في ما وضع له في اصطلاح آخر كالصلوة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون مجازا فيه إن كانت قد وضعت له في الاصطلاح اللغوي.

(3) استعمالها على وجه يصح احترازا عما لا يصح كما إذا قلت "خذ هذا الفرس" مشيرا إلى كتاب.

(4) وجود قرينة تدل على عدم إرادة المعنى الموضوعة له اللفظة. احترازا عن الكناية لأن فيها جواز إرادته أيضا كما ستعلم.

فتحرير العبارة إذا أن المجاز المفرد هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي وضعت له في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب. وهذا الاستعمال مقيد بكونه على وجه يصح مصحوبا بقرينة تدل على عدم إرادة المعنى الذي وضعت له تلك الكلمة.

ولا بد للمجاز المفرد من علاقة بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له ليصح استعماله لأنه ان لم يكن بين المعنيين علاقة لم يصح الاستعمال كما مر قبل هذا في مسألة الفرس و الكتاب. فإن كانت العلاقة غير المشابهة فهو مرسل و إلا فهو استعارة.

الفصل الثاني – احكام المجاز المرسل

قد تكون علاقة المجاز المرسل :

(1) من حيث التضمن فيسمى الشيئ :

1. باسم جزئه نحو "و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة" اي عبد مؤمن فإن الرقبة جزء منه.

2. بالعكس اي يسمى الجزء باسم الكل نحو "يجعلون أصابعهم في آذانهم" اي أناملهم و هي اطراف الاصابع فإنها جزء منها.

(2) وقد تكون من حيث الالتزام فيسمى :

1. باسم فاعله نحو "فرجعوا إلى أنفسهم" اي إلى آرائهم فإن الأنفس فاعلة لها.

2. أو مفعوله كقولهم "شربنا الحميا" اي الخمر فإن الحميا وهي سورة الخمر مفعولة لها.

3. أو باسم سببه نحو "يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته" اي غيثه فإن الرحمة سبب له.

4. او مسببه كقولهم "أمطرت السماء نباتا" اي مطرا فإن النبات مسبب عنه.

5. او باسم محله نحو "فليدع ناديه". اي أهل ناديه فإنه محل لهم.

6. او الحال فيه نحو "و نادى اصحاب الجنة اصحاب النار" اي جهنم فإن النار حالة فيها.

7. أو باسم آلته نحو "فأتوا به على اعين الناس" اي على نظرهم فإن الاعين آلة له.

8. أو باسم ما كان عليه نحو "و آتوا اليتامى أموالهم" اي الذين كانوا يتامى لأنهم لا يؤتون أموالهم حتى يبلغوا ولا يتم بعد البلوغ.

9. او ما يصير إليه نحو "إني أراني أعصر خمرا" اي عصيرا يصير إلى الخمر لإنه حال عصره لا يكون خمرا.فإن العلاقة بين هذه المذكورات في الجزئية و الكلية و الفاعلية و المفعولية و هلم جرا. والقرينه على مجازيتها ذكر ما يمنع إرادة المعنى الموضوعة له كنسبة التحرير إلى الرقبة فإنها تمنع إرادة العنق بها. وقس على ذلك بقية الملابسات.

واعلم انه كما يطلق المجاز على الكلمة باعتبار تحويلها عن معناها إلى معنى آخر يطلق عليها باعتبار تحويلها عن إعرابها إلى إعراب آخر. و هذا التحويل يكون إما بحذف شيئ من اللفظ نحو "و اختار موسى قومه سبعين رجلا" اي من قومه. و إما بزيادة شيئ فيه نحو "يغفر لكم من ذنوبكم" اي يغفر ذنوبكم. فإن الأصل في إعرابهما الجر في الاول و النصب في الثاني فتغير إلى عكسه كما ترى.

الفصل الثالث – أحكام الاستعارة

لما كانت الاستعارة مبنية على التشبيه كان فيها المستعار له عبارة عن المشبه و المستعار منه عبارة عن المشبه به. ويقال لهما الطرفان أيضا. و المستعار به عبارة عن وجه الشبه و يقال له "الجامع" و يراد بالمستعار به ما استعير اللفظ بسببه كالشجاعة في استعارة الأسد للرجل الشجاع.

غير أنه لا يذكر فيها من ذلك إلا المستعار منه و يراد به المستعار له كقولك "رأيت أسدا يرمي النبال" تريد به رجلا شجاعا. فإن المستعار له و هو الرجل متروك و المستعار منه وهو الاسد مذكور. و هو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له. و القرينة عليه "الرمي" لأنه لا يتصور من الأسد الحقيقي. و علاقته المشاتهة في الشجاعة (فقولنا "يرمي" دليل على ان المراد بالأسد غير ما وضع له بخلاف ما إذا قيل "رأيت أسدا يمشي").

واعلم أن الاستعارة (اي اللفظ المستعار) لا تكون علما لأنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به لأنك إذا قلت "رأيت أسدا" تريد به رجلا شجاعا فقد إدعيت أن هذا الرجل هو من جنس الأسد لا شبيه به فقط. و العلم لا يحتمل ذلك لأنه ينافي الجنسية بما فيه من التشخص.

فإن تضمن العلم وصفية قد اشتهر بها كحاتم المشتهر بالكرم جازت استعارته على تأويله بالكريم. اي على جعل حاتم كأنه موضوع للرجل الكريم فيستفيد الجنسية من الصفة إذ يتناول جنس الكرام كرأيت اليوم حاتما. اي رأيت اليوم رجلا كريما (و اريد بذكر اليوم نصب القرينة على المجاز إذ حاتم الحقيقي لايمكن أن يرى في يومنا هذا).

الفصل الرابع – احكام الطرفين و الجامع

(1) قد يكون كل من الطرفين و الجامع حسيا نحو "يوم تأتي السماء بدخان". فإن المستعار منه قتام النار و المستعار له السحاب. والجامع الهيئة المنظورة من السواد و التلبد. و كل ذلك حسي.

(2) وقد يكون كل من الثلاثة عقليا نحو "إن من البيان لسحرا". فإن المستعار منه "العرافة" والمستعار له "البلاغة" و الجامع "الأعراب" اي الإتيان بالامور الغريبة. وكل ذلك عقلي.

(3) وقد يختلف الطرفان فيكون المستعار منه حسيا و المستعار له عقليا نحو "فهو على نور من ربه". فإن المستعار منه الضياء وهو حسي. والمستعار له "الهدى" وهو عقلي.

(4) وقد يختلف الطرفان بالعكس أي كون المستعار منه عقليا و المستعار له حسيا نحو "إنا لما طغى الماء حملناكم في الجارية" اي لما ارتفع. فإن المستعار منه "التكبر" وهو عقلي و المستعار له "كثرة الماء" وهو حسي.

(5) وقد يختلف الجامع فيكون بعضه حسيا و بعضه عقليا نحو "و لا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن اردن تحصنا" اي تعففا. فإن المستعار هنا "التحصن" و المستعار له "التعفف" والجامع بينهما :

1. اعتراض الحجاب و هو حسي.

2. و منع الطالب و هو عقلي.

(6) وقد يختلف الطرفان و الجامع فيكونان حسيين و هو عقلي نحو :كتب في قلوبكم الايمان" اي رسمه. فإن طرفيه الكتابة و الرسم و هما حسيان. و جامعه التقرير وهو عقلي.

(7) وقد علمت أن الجامع عبارة عن وجه الشبه فلا بد من كونه أقوى في المستعار منه كالشجاعة في استعارة الاسد للرجل.

(8) وهو أيضا إما داخل في مفهوم الطرفين نحو "و مزقناهم كل ممزق" اي شتتناهم. فإن الجامع فيه تفريق الاتصال وهو داخل في مفهومهما. و إما خارج عنه نحو "ختم الله على قلوبهم" اي أغلقها. فإن الجامع فيه منع الدخول و هو من عوارض الطرفين (اي الختم و الاغلاق) لا داخل في مفهومهما.

االفصل الخامس – الاستعارة باعتبار الطرفين

(1) إن كان المستعار له متحققا حسيا كالرجل إذا استعير له الاسد. او عقلا كالهدى إذا استعير له النور فالاستعارة تحقيقة.

(2) و إن لم يكن المستعار له متحققا فهي "تخييلية" (و سيأتي بيانها).

(3) إن كان اجتماع الطرفين معا في شيء ممكنا كالجتماع النور و الهدى فالاستعارة "وفاقية".

(4) و إن لم يكن اجتماعهما ممكنا فهي "عنادية" كاجتماع الاسد و الرجل.

(5) ومن العنادية ما استعمل في ضده نحو "و بشر الذين كفروا بعذاب أليم". اي انذرهم و يقال لها "الاستعارة التهكمية".

الفصل السادس – الاستعارة باعتبار الجامع

الاستعارة باعتبار الجامع إما :

(1) مبتذلة وهي ما كان الجامع فيها ظاهرا نحو "رأيت أسدا يرمي" و يقال لها "العامية".

(2) و إما غريبة و يقال لها "الخاصية" وهو ما كان الجامع فيها غامضا كقولهم "فلان غمر الرداء" اي كثير المعروف. استعاروا الرداء للمعروف لإنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء لابسه. و لذلك أضافوا إليه الغمر و هو مما لا يصلح أن يوصف به الرداء بل هو وصف المعروف المستعار له لفظ الرداء و هذا الوصف هو القرينة على عذم إرادة معنى الثوب.

(3) وقد يتصرف في المبتذلة بما يخرجها إلى الغرابة كقول كثير عزة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ** ومسح بالاركانمن هو ماسح

وشدت على حدب المهارى رحالنا ** ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا ** وسالت بأعناق المطي الأباطح

ففي البيت الاخير استعار سيلان الأمطار في الاباطح لسير المطي سيرا حثيا مع اللين و السلامة. وهي استعارة مبتذلة لظهور الجامع فيها إلا أنه أسند الفعل إلى الأباطح دون اعناق المطي اي قال "سألت الاباطح" و لم يقل "سألت أعناق المطي" ليفيد أن الاباطح قد امتلأت من الإبل كما تمتلئ من الماء حتى سالت بها كما تسيل به. فأفاد الاستعارة غرابة.

الفصل السابع – الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار

الاستعارة إما أصلية او تبعية.

(1) فالاستعارة الأصلية هي ما كان فيها اللفظ المستعار اسم جنس :

1. حقيقة لذات كالاسد إذا استعير للرجل الشجاع. او لمعنى كالقتل إذ استعير للضرب الشديد.

2. او تاويلا كحاتم اذا استعير للرجل الكريم.

(2) و الاستعارة التبعية هي ما كان اللفظ المستعار فيه غير ذلك اي كان فعلا أو اسما مشتقا من الفعل (كاسم الفاعل و نحوه) او حرفا.

1. فإن كان فعلا أو ما يشتق منه قدر التشبيه لمعنى المصدر فيستعار اولا ثم يستعار الفعل او ما يشتق منه تبعا لاستعارته. كما إذا قيل "رقد فلان" بمعنى أنه مات. فيقدر تشبيه الموت بالرقاد اولا ثم يستعار "رقد" لـ"مات" تبعا لاستعارة الرقاد للموت. فتكون استعارة المصدر أصلية و استعارة الفعل وما يشتق منه تبعية لها.

وكذلك قولهم "نطقت الحال بكذا" اي دلت عليه فإن البشبيه هنا يقدر "لا" للفعل "دلت" بالفعل "نطقت" بل للدلالة (مصدر الفعل الاول) بالنطق (مصدر بالفعل الثاني). فالدلالة هي الشبه. والنطق "مشبه به". و إيضاح المعنى "وجه الشبه". ثميستتبع الفعل بالمصدر. و كذلك يستتبع به اسم الفاعل و نحوه. نحو "الحال ناطقة".

2. إن كان اللفظ المستعار حرفا قدر التشبيه لمتعلق معناه. و هو ما يعبر به عند تفسير معناه كالظرفية و المجاوزة و الانتهاء و نحوها على حكم ما قررناه في الفعل (اي أن يستعار متعلق معنى الحرف اولا ثم يستعار الحرف تبعا له كما مر في استعارة الفعل) نحو "فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا". و وجه الاستعارة أن آل فرعون التقطوا موسى ليكون لهم ابنا فإذا هو قد صار لهم عدوا.

ولما كانت العداوة نتيجة الالتقاط شبهت بالبنوة التي كان الالتفاظ لأجلها (اي إذا كانت علته الغائبة) بجامع أن كل واحدة منهما مترتبة على الالتفاظ فاستعيرت هذه الغاية لتلك العاقبة. ثم استعيرت اللام تبعا لها. فالعلة الغائية و هو كونه ابنا لهم هي المشبه به. والعاقبة وهي كونه لهم عدوا هي المشبه. و وجه الشبه بينهما هو الترتب على الالفاظ. اما القرينة على المجاز فهي استحالة الالتقاط لأجل العداوة.

الفصل الثامن – الاستعارة باعتبار ما يتصل بها

الاستعارة إما :

(1) أن لا يقترن بشيئ مما يناسب طرفيها و يقال لها "المطلقة" نحو "و السماء وما بناها". استعار البناء للإقامة و لم يذكر شيئا مما يناسب أحدهما.

(2) و إما أن تقترن بما يناسب المستعار له. و يقال لها "المجردة" نحو "رأيت أسدا يرمي" و هو ظاهر.

(3) او ما يناسب المستعار منه و يقال لها المرشحة نحو "واعتصموا بحبل الله". استعار الحبل للعهد فذكر ما يناسب المستعار منه و هو الاعتصام.

وقد يجتمع التجريد و الترشيح كما في قوله :

لدى اسد شاك السلاح مقذف** له لبد أظفاره لم تقلم

استعار الاسد للرجل فذكر ما يناسب المستعار له في صدر البيت (و هو صفة بإنه شاك السلاح و مقذف) و هذا تجريد الاستعارة و ذكر ما يناسب المستعار منه في عجز البيت (اي و صفه بأن له لبدا وأن أظفاره لم تقلم) و هذا ترشيح لاستعارة.

واعلم ان الاطلاق ابلغ من التجريد لأنه في الاطلاق يترك ما يناسب الطرفين بناء على دعوى التساوي بينهما دون التجريد الذي يذكر فيه ما يناسب المستعار له بناء على تشبيه بالمستعار منه فيكون منحطا عنه في الرتبة والترشيح أبلغ من كليهما لذكر ما يناسب المستعار منه فيه بياء على تناسي التشبيه. والدعوى بأن المستعار له هو عين المستعار منه.

الفصل التاسع – الاستعارة باعتبار ما يذكر من الطرفين

تقسم الاستعارة باعتبار ما يذكر من الطرفين إلى ثلاثة أنواع :

استعارة مصرحة و استعارة بالكناية واستعارة تخيلية.

الاستعارة المصرحة يذكر فيها المشبه به (المستعار منه) و يترك المشبه (او المستعار له).

اوقد يختلف حكم الاستعارة فيذكر المشبه و يترك المشبه به غير انه يكني عنه بإثبات شيئ من لوازمه للمشبه دلالة على التشبيه الذي اضمره المتكلم في نفسه فبنى الاستعارة عليه نحو "الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه". شبه العهد في نفسه بالحبل في كونه وسيلة لربط شيئ بآخر فكنى عنه بأن أثبت له النقض الذي هو من لوازمه. ويسمى هذا التشبيه المضمر في النفس "استعارة بالكناية". و إثبات لازم المشبه به كذكر النقض هنا يسمى "استعارة تخيلية".

وقد يجتمع كل ذلك نحو "فأذاقها الله لباس الجوع و الخوف". استعار اللباس لما غشيها بسبب الجوع والخوف تشبيها له به في اشتماله فهي "الاستعارة المصرحة". وشبه ذلك اللباس في نفسه بالطعام الخبيث في كراهته. فهي "الاستعارة بالكناية". و أثبت له الإذاقة التي هي من لوازم الطعام فهي "الاستعارة التخيلية".

(حاشية : اعلم ان بعض أمثلة الاستعارة التبعية يمكن اعتبارها استعارة بالكناية. ففي قولنا "نطقت الحال بكذا" (انظر الفصل الثامن). استعرنا النطق للدلالة و اعتبرنا الفعل "نطقت" مستعارا استعارة تبعية إلا

أنه يمكننا أيضا اعتبار هذه الاستعارة استعارة بالكناية إذا شبهنا الحال بالشخص العاقل المتكلم و أثبتنا لها النطق الذي هو من لوازمه).

الباب الرابع – الكناية

الفصل الاول – حقيقة الكناية

الكناية لفظ أريد يه لازم معناه مع جواز إرادته معه كقولهم "فلان طويل النجاد". فإن المراد به لازم معناه و هو كونه طويل القامة لأن طول حمائل السيف يستلزم طول حامله. ويجوز أيضا ان يراد كونه طويل النجاد على حقيقة معناه. و هذا بخلاف ما في المجاز فإنه يمتنع فيه إرادة المعنى الحقيقي. و لذلك يجب في المجاز نصب قرينة على عدم إرادة المعنى الحقيقي و يمتنع نصبها هنا.

و المطلوب بالكناية قد يكون موصوفا و قد يكون صفة و قد يكون نسبة و في ذلك تفصيل ستقف عليه.

الفصل الثاني – اقسام الكناية

الكناية المطلوب بها صفة إما :

(1) قريبة و هي ما ينتقل فيها إلى المطلوب بغير واسطة كطويل النجاد.

(2) و إما بعيدة و هي ما ينتقل فيها إليه بواسطة ككثير الرماد كناية عن المضياف فإنه ينتقل فيه من كثرة الرماد إلى كثرة النار و منها إلى كثرة الطبائخ. و منها إلى كثرة الأضياف. و منها إلى المطلوب و هو المضياف.

الكناية المطلوب بها موصوف إما :

(1) معنى واحد نحو "قال ابن أم إن القوم استضعفوني" اي يا ابن امي كناية عن اخيه. و الكناية هنا تتضمن معنى واحد كونه ابن امه.

(2) و إما مجموع معان كقولك "حي مستوى القامة عريض الاظفار" كناية عن الإنسان فالكناية هنا تشمل ثلاثة معان.

و يشترط في الكناية عن الموصوف أن تكون الصفات مختصة بالموصوف لئلا يشكل الانتقال منها إليه.

الكناية المطلوب بها نسبة قد يكون ذو النسبة :

(1) مذكورا فيها نحو "و ابيضت عيناه من الحزن" اي يعقوب المذكور آنفا. فابيضاض عينيه كناية عن إثبات العمى له.

(2) و قد يكون غير مذكور كقولك في من لا يهتم بغيره "خير الناس من نفع الناس" كناية عن نفي الخيرية عمن لا ينفعهم و هو غير مذكور في العبارة.

و اعلم أن المجاز أبلغ من الحقيقة و الكناية أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيهما يكون من الملزوم إلى اللازم فهو كالعوى ببينة كما إذا قيل "أمطرت السماء نبتا" فإن استعمال المجاز هنا ابلغ من استعمال الحقيقة فيما لو قلنا "أمطرت السماء غيثا يصدر عنه النبات". و كذلك إذا قلنا "زيد طويل النجاد" فهي أبلغ من قولنا "أنه طويل القامة" بدليل كونه طويل النجاد.

و الاستعارة ابلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز و التشبيه نوع من الحقيقة.

علم البديع

حقيقة هذا الفن

البديع علم تعرف به وجوه تحسين الكلام. و هو قسمان : أحدهما معنوي ، و التحسين فيه راجع إلى المعنى و الآخر لفظي و التحسين فيه راجع إلى اللفظ.

و اعلم أن هذا التحسين إنما يتم بعد رعاية المطابقة المعتبرة في علم المعاني. و رعاية وضوح الدلالة المعتبرة في علم البيان و إلا فهو مما لا يلتفت إليه. و قد ذكر المصنفون أنواعا عديدة من البديع المعنوي و اللفظي أبلغها بعضهم إلى ما يقرب من مئتي نوع. و سيأتي الكلام على أهم انواع كل منهما في بابه.

الباب الاول – البديع المعنوي

(و فيه بيان افضل المحسنات المعنوية)

الفصل الاول – الطباق

من البديع المعنوي الطباق. و هو أن يجمع بين متضادين في الجملة. و هما يكونان (1) اسمين نحو "هو الاول و الآخر" أو (2) فعلين نحو "اضحك و ابكى" او (3) حرفين نحو "و لهن مثل الذي عليهن بالمعروف" او (4) مخالفين نحو "و من يضلل الله فما له من هاد".

و الطباق ضربان : احدهما طباق الإيجاب و هو كما ذكرناه. و الآخر طباق السلب و هو أن يجمع بين فعلين من مصدر واحد أحدهما مثبت و الاخر منفي نحو "يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله" او أحدهما أمر و الآخر نهي نحو "اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم و لا تتبعوا من دونه اولياء".

إيهام التضاد

ويلحق بالطباق ما بني على المضادة تأويلا في المعنى نحو "يغفر لمن يشاء و يعذب من يشاء". فإن التعذيب لا يقابل المغفرة صريحا لكن على تاويل كونه صادرا عن المؤاخذة التي ضد المغفرة. او تخييلا في اللفظ باعتبار اصل معناه نحو "من تولاه فانه يضله و يهديه إلى عذاب السعير". اي يقوده فلا يقابل الضلالة بهذا الاعتبار و لكن لفظة يقابلها في أصل معناه و هذا يقال له إيهام التضاد.

المقابلة

و من الطباق ما يقال له "المقابلة". و هو تؤتي بمتعدد من المتوافقات ثم يؤتي بما يقابله على الترتيب. و ذلك قد يكون في إثنين نحو "فليضحكوا قليلا و ليبكوا كثيرا". وقد يكون في أكثر نحو "يحل لهم الطيبات و يحرم عليهم الخبائث.

الفصل الثاني – مراعاة النظير

مراعة النظير هي ان يجمع بين أمر و ما يناسبه على غير تضاد. و ذلك إما بين إثنين نحو "و هو السميع البصير" او اكثر نحو "اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم".

ويلحق بمراعاة النظير ما بني :

(1) على المناسبة في المعنى بين طرفي الكلام نحو "لا تدركه الابصار و هو يدرك الابصار و هو اللطيف الخبير". فإن اللطيف يناسب عدم إدراك الابصار له و الخبير يناسب إدراكه للأبصار.

(2) ما بني على المناسبة في اللفظ باعتبار معنى له غير المعنى المقصود في العبارة نحو "الشمس و القمر بحسبان و النجم و الشجر يسجدان". فإن المراد بالنجم هنا النبات فلا يناسب الشمس و القمر و لكن لفظه يناسبهما باعتبار دلالته على الكواكب ايضا. و هذا يقال له "إيهام التناسب".

الفصل الثالث – الارصاد

الارصاد هو ان يذكر قبل الفاصلة من الفقرة او القافية من البيت ما يدل عليها إذا عرف الروي نحو "و سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل الغروب". و نحو قوله :

أحلت دمي من غير جرم و حرمت ** بلا سبب عند اللقاء كلامي

فليس الذي حللته بمحلل ** و ليس الذي حرمته بحرام

فإن السامع إذا عرف الروي علم أن الفاصلة "الغروب" و القافية "حرام" و إلا فربما توهم أن الاولى غروبها و الثانية محرم.

التوشيح

وقد يستغنى عن معرفة الروي نحو "و لكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستاخرون ساعة و لا يستقدمون". و نحو قوله :

فإن قليل الحب بالعقل صالح ** وإن كثير الحب بالجهل فاسد

وهذا يقال له التوشيح.

الفصل الرابع – المشاكلة

المشاكلة هو أن يذكر الشيئ بلفظ غيره لوقوعه عي صحته نحو "نسوا الله فنسيهم" اي اهملهم. ذكر الاهمال بلفظ النسيان لوقوعه في صحته.

و من ذلك ما حكي عن أبي الرقيع ان اصحابا له أرسلوا يدعونه إلى الصبوح في يوم بارد و يقولون له ماذا تريد أن تصنع طعاما. و كان فقيرا ليس له كسوة تقيه من البرد فكتب إليهم يقول :أصحابنا قصدوا الصبوح بسحرة ** و اتي رسولهم إلى خصيصا

قالوا اقترع شيئا نجد لك طبخه ** قلت اطبخوا لي جبة و قميصا

الباب الثاني – البديع اللفظي

الفصل الاول – الجناس

من البديع اللفظي الجناس بين اللفظين و هو ان يتشابه منطوقهما كما سترى. والجناس إما اصل و اما ملحق به.

الجناس الاصلي

هو ما اتفق فيه اللفظان. و هو جمسة أنواع :

1. الجناس التام

فإن اتفقا في عدد الحروف و انواعها و هيئتها و ترتيبها قيل له "التام".

(1) فإن كانا من قبيلة واحدة نحو "يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين" قيل له "المتماثل".

(2) و إلا قيل له "المستوفي" كقولهم "ارع الجار و لو جار".

(3) فإن كان أحد اللفظين مركبا قيل له "جناس التركيب" :

1. فإن اتفقا حينئذ في الخط قيل له "المتشابه" كقوله :

إذا ملك لم يكن ذا هبه ** فدعه فدولته ذاهبه

2. و إلا قيل له "المفروق" كقولهم "الشرط املك عليك أم لك".

(4) و إن كان كل منهما مركبا قيل له "جناس التلفيق" كقوله :

خبروها بأنه ما تصدى ** لسلو عنها و لو مات صدا

(2) الجناس الناقص

و إن اختلفا في اعداد الحروف قيل له "الناقص" واختلفهما يكون :

(1) إما بحرف واحد :

1. في الاول كقولهم "دوام الحال من المحال".

2. او في الوسط نحو "لم يخلق الله داء إلا و خلق له دواء".

3. أو في الآخر كقولهم "الهوى مطية الهوان". وهذا الأخير يقال له "لمطرف".

(2) وإما بأكثر من حرف :

1. إما في الاول نحو "في الحبة السوداء شفاء من كل داء" و يقال له "المتوج".

2. او في الآخر نحو "و انظر إلى إلهك" ويقال له المذيل. (وقوله وانظر الى الهك بعض آية. والعبرة فيه باللفظ. فإن حرف الجر مركب من همزة مكسورة يليها لام و الف لفظا. و مجروره كذلك مع زيادة

الهاء و الكاف في آخره فحصل الجناس المطرف. و لا عبرة برسم الالف في الاول ياء و اسقاطها من الثاني خطأ. و من ذلك قول الخنساء :

إن البكاء هو الشفاء ** من الجوي بين الجوائح

و اعلم أن التشديد أيضا لا يعتبر في هذا الباب فلا يخل بالتجنيس في نحو "من جد و وجد" و "الجاهل إما مفرط او مفرط" و نحو ذلك.)

(3) الجناسع المتكافئ

ان اختلف لفظا الجناس في انواع الحروف قيل له "المتكافئ". و يشترط في اختلافهما أن لا يكون بأكثر من حرف. و هذا الحرف :

(1) إن كان مقاربا لما يقابله في المخرج سمي الجناس "مضارعا". و هو إما ان يقع :

1. في الاول نحو "و كان الله عليما حليما".

2. أو في الوسط نحو "ينهون و ينأون".

3. أو في الآخر نحو "الخيل مقعود بنواصيها الخير".

(2) إن لم يكن الحرف مقاربا لما يقابله في المخرج سمي الجناس "لاحقا". و هو أيضا :

1. إما في الاول نحو "و النجم إذا هوى ما ضل صاحبكم و ما غوى".

2. أو في الوسط نحو "من خالف الفرض عوقب ومن خالف السنة عوقب".

3. أو في الآخر نحو "وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا".

(4) الجناس المحرف

ان اختلف لفظا الجناس في هيئات الحروف قيل له "المحرف". و الاختلاف قد يكون :

(1) في الحركة فقط كقولهم "إذا زل العالم زل بزلته العالم".

(2) و قد يكون في الحركة و السكون جميعا كقولهم "البدعة شرك الشرك".

(5) جناس القلب

و إن اختلف لفظا الجناس في ترتيب الحروف قيل له "جناس القلب". وهو :

(1) إما قلب بعض نحو "لا يعلمون ما يعلمون".

(2) و إما قلب كل كقوله :

حسامك منه للأحباب فتح ** و رمحك منه للأعداء حتف

(3) و إذا وقع أحدهما في اول البيت و الآخر في آخره قيل له "المقلوب المجنح" كقوله :

لاح أنوار الهدى من ** كفه في كل حال

(4) و إذا ولي أحد المتجانسين الآخر قيل له "المزدوز" نحو "و لا نطيع فيكم أحدا أبدأ".

الملحق بالجناس

و أما الملحق بالجناس فهو ان يجمع بين اللفظين الاشتقاق نحو "فاقض ما أنت قاض". او ما يشبه الاشتقاق نحو "و جنى الجنتي دان".

الفصل الثاني – رد العجز على الصدر

و من البديع اللفظي رد العجز على الصدر. و هو في النثر أن يجعل أحد الركنين في اول الفقرة و الآخر في آخرها. وذلك يكون :

(1) إما في المكررين نحو "فأوحى إلى عبده ما أوحى".

(2) او في المتجانسين (اي الذين بينهما جناس) كقولهم "سالم الناس فأنت سالم".

(3) او في الملحقين بهما اشتقاقا نحو "و توكل على الله و كفى بالله وكيلا".

(4) او شبه اشتقاق "قال إني لعملكم من القالين".

وفي النظم ان يجعل احد الفرقين من ذلك في آخر البيت و الآخر في اول صدره كقوله :

بليغ متى يشكو إلى غيرها الهوى ** و إن هو لاقاها فغير بليغ

وقوله :

دعاني من ملامكما سفاها ** فداعي الشوق قبلكما دعاني

(في هذا البيت جناس تام فإن "دعاني" الاولى امر بمعنى اتركاني و"دعاني" الثانية فعل ماض بمعنى ناداني).

وقوله :

حكت لحاظك ما في الرئم من ملح ** يوم اللقاء وكان الفضل للحاكي

(و في هذا البيت جناس الاشتقاق بين "حكت" و "الحاكي")

وقوله :

و نومي مفقود و صحبي لك البقا ** وسهدي موجود و شوقي نامي

الفصل الثالث – القلب

من البديع اللفظي "القلب" و يقال له ما لا يستحيل بالانعكاس. و هو أن يؤتي بكلام تستوي قرائته طردا و عكسا. و هو يجري :

(1) في النثر. إما :

1. بين كلمتين نحو "ربك فكبر".

2. أو بين أكثر من كلمتين نحو "كل في فلك" و "سور حماه بربها محروس".

(2) و في النظم. إما :

1. في شطر البيت كقوله "أرانا الاله هلالا أنارا".

2. أو في مجموعه كقول الآخر :

مودته تدوم لكل هول ** و هل كل مودته تدوم

الفصل الرابع – السجع

السجع هو تواطؤ الفاصلتين على حرف واحد. و هو :

(1) إما ان تتفق فيه الفاصلتان في التقفية دون الوزن نحو "ألم نجعل الأرض مهادا و الجبال أوتادا". و يقال له "المطرف".

(2) و إما أن تتفق فيهما جميعا نحو "رب اشرح لي صدري و يسر لي أمري". و يقال له "المتوازي".

(3) و إما أن يتفق معهما ما في القرينتين نحو "إن الابرار لفي نعيم و إن الفجار لفي جحيم". او أكثره نحو "إن إلينا إيابهم ثم إن علينا حسابهم". و يقال له "الترصيع.

قيل واحسن السجع ما تساوت قراينه نحو "إنا أعطيناك الكوثر. فصل لربك و انحر". ثم ما طالت قرينته الثانية نحو "الذي علم بالقلم .علم الإنسان ما لم يعلم". أو الثالثة نحو "النار ذات الوقود. إذ هم عليها قعود. و هم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود". ويكره ان يؤتي بقرينة أقصر مما قبلها كثيرا. فإن قصرت قليلا فلا بأس نحو "إقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علق".

التسميط و التشطير

وقيل السجع لا يختص بالنثر بل يكون في النظم أيضا إما على قافية البيت كقوله :

فنحن في جذل و الروم في وجل ** و البر في شغل و البحر في خجل

وإما على غير القافية كقوله :

غرامي أقم صبري انصرم دمعي انسجم ** عدوي انتقم دهري احتكم حاسدي اشمت

و هذا يقال له "التسميط".

و من السجع على هذا القول ما يعرف بـ"التشطير". وهو أن يجعل كل شطر من البيت سجعة مخالفة لصاحبتها في الشطر الآخر كقوله :

ألفاظه سور افعاله غرر ** اقلامه قضب آراؤه شه